



الأمم المتحدة

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

OFFICE OF THE UNITED NATIONS SPECIAL COORDINATOR
FOR THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS

تقرير إلى

لجنة الارتباط الخاصة

نيويورك

22 أيلول 2014

المحتويات

ملخص تنفيذي

أولاً: مقدمة

ثانياً: . السياق السياسي

ثالثاً: بناء الدولة الفلسطينية

رابعاً: الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

خامساً: الضفة الغربية

1-5 الضفة الغربية - الوضع على الأرض

2-5 الضفة الغربية - الحركة والوصول إلى الأماكن

3-5 الضفة الغربية - المنطقة (ج)

4-5 الضفة الغربية - القدس الشرقية

سادساً: قطاع غزة

الملحق (أ): الطاقة والمياه في قطاع غزة - التدابير المؤقتة والحلول البنيوية

الملحق (ب): جداول مؤشرات للضفة الغربية وقطاع غزة

الفترة المشمولة بالتقرير من أيلول 2013 حتى آب 2014، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ملخص تنفيذي

منذ اجتماع لجنة الارتباط الخاصة (AHLC) في أيلول عام 2013، تم في نيسان 2014 تعليق محادثات السلام التي ترعاها الولايات المتحدة، للتوصل إلى حل يقوم على أساس الدولتين عن طريق التفاوض، كما شهدت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تصاعدا في التوتر والعنف، واندلعت ما بين إسرائيل من جهة، وحماس وفصائل مسلحة أخرى في قطاع غزة من جهة أخرى، حرب استمرت 51 يوما، وأسفرت عن نتائج مدمرة، لا سيما على السكان المدنيين في قطاع غزة.

تشهد الفترة الحالية غيابا مقلقا لأفق سياسي يبشر بإنهاء الاحتلال وإنهاء الصراع، وهو أمر لا بد من معالجته. وفي الوقت نفسه، تواجه حكومة التوافق الوطني التي تم تشكيلها في حزيران 2014 تحديات ضخمة تعيق تحمل مسؤولياتها الكاملة والإشراف على إعادة الإعمار في قطاع غزة، وجمع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حكومة شرعية واحدة.

لقد بات من الضروري الآن أن تقوم جميع الأطراف الفلسطينية بدعم حكومة التوافق والامتناع عن أية إجراءات تقوض جهودها. ويجب أن تقوم إسرائيل بوجه خاص بمساعدة وتسهيل قيام هذه الحكومة بمهمتها في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يجب أن يقوم أصحاب العلاقة الإقليميين وعموم المجتمع الدولي بمساعدتها بشكل بناء.

ورغم الضغوط المستمرة على الفلسطينيين، والصعوبات المالية التي عانت منها السلطة الفلسطينية خلال العام الماضي، إلا أن هناك مزيدا من التقدم الذي تم إحرازه في تعزيز المؤسسات الفلسطينية، بما في ذلك أوجه التقدم في مجال التخطيط الوطني، وإدارة الموازنة، وتقديم الخدمات. مع ذلك، يشير تدهور الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، ما يستوجب إحراز تقدم حقيقي.

وهناك خطوات مطلوبة من جميع الأطراف للخروج من دوامة العجز المتكرر في موازنة السلطة الفلسطينية، والذي يتم تمويله من خلال الدعم غير المؤكد من الجهات المانحة، وتراكم المتأخرات الذي يضر بالقطاع الخاص، والاقتراض المكلف من البنوك. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد في تخفيف الاعتماد على المساعدات، وتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في المدى المتوسط:

- في المدى القصير، سوف تستمر السلطة الفلسطينية في الاعتماد على مساعدات المانحين لتغطية نفقاتها. لذا من الضروري أن يحافظ مجتمع المانحين على، أو أن يرفع من، مستوى دعمه للموازنة، وأن يعزز القدرة على التنبؤ بهذا الدعم، وذلك لتمكين السلطة الفلسطينية من تخطيط وإدارة موازنتها بفاعلية أكبر. وهناك أيضا حاجة إلى تمويل تنموي لدعم "خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016"، ولإعادة الإعمار في قطاع غزة. وينبغي أن لا يتم توفير المساعدات لإعادة إعمار قطاع غزة على حساب دعم

الموازنة أو المساعدة الإنمائية في الضفة الغربية، وهما أمران ضروريان الآن، على الأقل بنفس الدرجة التي كانا عليها قبل التصعيد الأخير.

- اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات جديرة بالثناء لتعزيز وضعها المالي، وهي تحتاج إلى الحفاظ على الانضباط المالي، مع مراعاة الآثار الاقتصادية و/ أو الاجتماعية السلبية المحتملة الأوسع نطاقاً.
- يتطلب تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل تخفيفاً إضافياً وأوسع نطاقاً للقيود الإسرائيلية، ما يحفز النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص ويخلق فرص عمل، ويؤدي بدوره إلى زيادة العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية. من الضروري إحداث تغيير جوهري يسمح بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وذلك مثلاً من خلال الوصول إلى المنطقة (ج).

في قطاع غزة، أظهر الصراع المدمر على مدى أسابيع بوضوح صارخ الحاجة إلى تغيير جوهري. فلا الحصار الإسرائيلي، ولا تهريب المسلحين للأسلحة أو المواد اللازمة للأفئاق، ولا استمرار الانقسام الفلسطيني، يمكن أن يقدم شيئاً، عدا عن تهيئة الظروف لاندلاع حرب أخرى، تكون أكثر كارثية. إن استمرار فرض القيود على القطاع - على خروج ودخول البضائع والناس - سيغذي عدم الاستقرار والصراع وتراجع التنمية، ويجعل موجة التصعيد المقبلة مسألة وقت ليس إلا. في المقابل، ينبغي علينا اغتنام هذه الفرصة لتحقيق الهدوء والتغيير التحولي الذي يرفع الحصار ويسمح للفلسطينيين في قطاع غزة أن يعيشوا حياة طبيعية، ويكفل تمتعهم الكامل بحقوقهم الأساسية، في حين تتم معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، ويتم منح الجهات المانحة الثقة بأن عملية إعادة الإعمار ستحظى بالدعم وبأن مواد الإعمار ستستخدم للأغراض المدنية المقصودة. لذا فإن الأمم المتحدة تعمل مع جميع الأطراف على إيجاد آلية تستجيب لهذه الاحتياجات، وتمكن حكومة التوافق من قيادة، والقطاع الخاص من تنفيذ، إعادة إعمار قطاع غزة. ومن الضروري أيضاً معالجة قضايا التنمية البنوية مثل الطاقة والمياه، وتوفير الخدمات، ولا سيما الصحة والتعليم، وتفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية.

ينبغي أن تتم عمليات إعادة الإعمار والإنعاش والحاكمية وتحقيق الأمن في قطاع غزة في ضوء عودة سلطة فلسطينية شرعية واحدة إلى القطاع. ستواجه حكومة التوافق تحديات كبيرة في هذا الصدد، بما في ذلك القضايا المتعلقة بإدماج النظم المالية والخدمات المدنية، ومواءمة الأطر القانونية، والتبعات المالية المترتبة على إعادة دمج الدوائر الحكومية. في الوقت نفسه، ستوفر المصالحة لها فرصاً لتوسيع الإنجازات في مجال بناء مؤسسات الدولة لتشمل قطاع غزة. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد أن تقوم حكومة التوافق بإجراء إصلاح شامل لجهاز الخدمة المدنية في سياق إعادة الهيكلة المؤسسية، بما في ذلك قطاع الأمن. وعلى السلطة الفلسطينية أيضاً أن تتولى تدريجياً السيطرة الفعلية والحصريّة على استخدام القوة من خلال نشر قوات الأمن الفلسطينية على المعابر الحدودية وفي مختلف مناطق قطاع غزة. وعند الضرورة، ستقوم الأمم المتحدة، مستفيدة من وجودها على الأرض، وبالتعاون مع شركاء آخرين مثل الاتحاد الأوروبي، بدعم حكومة التوافق في تنفيذ هذه المهام، إذ أن إحراز تقدم سريع في هذه القضايا بات الآن أمراً ضرورياً.

أما الوضع على الأرض في الضفة الغربية، فعلى الرغم من أن الأحداث في قطاع غزة طغت عليه إلى حد كبير، فقد تدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سُجِّل ارتفاع في معدلات العنف، إضافة إلى عدة تطورات مثيرة للقلق، بما في ذلك اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين، وما تبعه من اختطاف وقتل لفتى فلسطيني، فضلا عن استمرار التوسع الاستيطاني بوتيرة مرعبة، ومصادرة الأراضي، وعدد كبير من المواجهات التي سُجِّلَت ما بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية والمستوطنين.

المنطقة (ج) ذات أهمية جوهريّة في تحقيق التواصل الجغرافي للضفة الغربية، وفي قدرة فلسطين واقتصادها على البقاء. فهذه المنطقة ضرورية لتوسيع البنية التحتية العامة، مثل شبكات المواصلات والمياه والكهرباء، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي ومكبات النفايات، ولتنمية القطاع الخاص، وتلبية الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية في المنطقتين (أ) و (ب). وتمثل المجتمعات المحلية في المنطقة (ج) بعض أكثر المجتمعات ضعفا في الضفة الغربية، من حيث الاحتياجات الإنسانية، رغم أن هذه المنطقة تنطوي على إمكانات هائلة للأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتنمية البشرية للشعب الفلسطيني. كما أن تطوير المنطقة (ج) سيؤدي أيضا إلى زيادة الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية. لذا فإن الحكومة الإسرائيلية مدعّوة بإلحاح لإتاحة المجال لتنمية المنطقة (ج)، بالتشاور مع السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي، وللإجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية الفلسطينية في هذه المنطقة. ومن شأن الموافقة على 90 مخططا هيكلية مستندة لاحتياجات مجتمعات محلية فلسطينية قدمتها هذه المجتمعات إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، أن تشكل خطوة إيجابية أولى باتجاه تلبية احتياجات التخطيط لجميع المجتمعات الفلسطينية. وبالمثل، فإن الأمم المتحدة تواصل حثها حكومة إسرائيل على الموافقة على حزمة من المشاريع الزراعية، تبلغ قيمتها نحو 5 ملايين دولار، وستنفذها الأمم المتحدة بتمويل من الحكومة البريطانية/ الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) والحكومة الهولندية.

أما بالنسبة للقدس الشرقية، فسوف تشكل إعادة فتح الغرفة التجارية في المدينة، التي أغلقتها السلطات الإسرائيلية منذ عام 2001، وذلك تمشيا مع الالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية، خطوة أولى مهمة لتنشيط القطاع الخاص، وتعزيز النشاط الاقتصادي، ومعالجة انخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة، وارتفاع مستويات الفقر التي تمسّ الفلسطينيين في المدينة. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تقوم السلطات الإسرائيلية بإيلاء الاهتمام اللازم لمبادرات التخطيط المجتمعي الفلسطينية، من أجل إنشاء إطار إنمائي لتلبية الاحتياجات الفلسطينية السكنية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال معلقة، وصولا إلى تحسين الظروف المعيشية لعشرات الآلاف من المقدسيين.

يجب النظر إلى الدمار الذي سببته الحرب الأخيرة باعتباره تذكيرا صارخا للجميع بأن الوضع في قطاع غزة غير مستدام، وأن حربا أخرى ستكون كارثية. لذا فإن لدينا واجبا مقدسا لتغيير مفاعيل الوضع في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه أيضا معالجة الوضع في الضفة الغربية، مدفوعين بشعور متجدد بالحاجة هذا الوضع. هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن أن يرسى الأساس لحياة مدنية كريمة، ولجهود متجددة لإحلال السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

أثناء كتابة هذا التقرير، تواصل الأمم المتحدة العمل بشكل مكثف مع الأطراف، لبلورة آلية للشروع في إعادة تأهيل المساكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، سيقوم منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بتقديم إحاطة لمجلس الأمن الدولي في 16 أيلول، وللجنة الارتباط الخاصة في 22 أيلول.

أولاً: مقدمة

1. يعرض هذا التقرير آخر المستجدات حول التغييرات التي تم تحقيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الاجتماع الأخير للجنة الارتباط الخاصة في أيلول 2013، ويوضح جهود الأمم المتحدة وموقفها بشأن القضايا والتوصيات الرئيسية التي ستواصل الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي، العمل عليها لإحراز تقدم. وترمي العديد من هذه التوصيات إلى معالجة قضايا إعادة الإعمار والإنعاش والتنمية الهيكلية طويلة الأمد في قطاع غزة، والاستفادة من إمكانات الاقتصاد الفلسطيني، بما يشمل المنطقة (ج)، من أجل تحسين حياة الفلسطينيين وخلق مصدر إضافي للإيرادات الضرورية جداً للسلطة الفلسطينية من خلال الضرائب. ورغم أن هذا الأمر سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى تخفيض حجم المساعدات المطلوبة من المانحين، إلا أنه لن يشكل في المدى القصير بديلاً عن الحاجة إلى الدعم المباشر في الوقت المناسب، والذي يمكن التنبؤ به لموازنة السلطة الفلسطينية، ولا عن الحاجة إلى دعم جهود إعادة الإعمار والإنعاش في قطاع غزة، وتوسيع نطاق تمويل التنمية لدعم خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016.

2. يبدأ التقرير بقسم يوضح السياق السياسي. ثم يعطي لمحة عامة عن التطورات في بناء الدولة الفلسطينية، مسلطاً الضوء على التحديات والإنجازات، إضافة إلى لمحة عامة عن السياق الاجتماعي الاقتصادي. ومن ثم يستعرض التقرير الأوضاع على الأرض في الضفة الغربية، مناقشاً قضايا الحركة والوصول إلى الأماكن، والمنطقة (ج) والقدس الشرقية، والوضع في قطاع غزة. ونظراً لأهمية الطاقة والمياه في قطاع غزة، فإن الملحق (أ) يتناول الحلول المطروحة، سواء المؤقتة أو البنيوية، لهاتين المشكلتين.

ثانياً: السياق السياسي

3. لاحظ تقرير الأمم المتحدة (أيلول 2013) المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة تجدد التوقعات بالتوصل إلى تسوية شاملة حول كافة قضايا الوضع النهائي نتيجة للمحادثات التي استؤنفت في تموز 2013، برعاية الولايات المتحدة. ورغم المحادثات المكثفة والمباشرة بين الطرفين خلال خريف 2013، والجهود المستمرة التي بذلتها الولايات المتحدة منذ مطلع عام 2014 لصياغة اتفاقية إطار تُعتمد بوصفها مرجعية لاستمرار المفاوضات، إلا أن هذه الاتفاقية لم تر النور آنذاك، وتم تعليق المحادثات منذ نهاية نيسان 2014. وقد وجه انهيار المحادثات ضربة قوية للتوقعات بتحقيق سلام دائم في المدى القريب. ومما عقد جهود التفاوض، إعلانات إسرائيل لتنفيذ أنشطة استيطانية بالتزامن مع الإفراج المتفق

عليه بين الطرفين عن كل دفعة من الأسرى الفلسطينيين. وفي نهاية آذار 2014، لم تفرج إسرائيل عن الدفعة الرابعة من الأسرى، مشيرة إلى عدم كفاية التقدم السياسي المحرز في إطار محادثات السلام، في حين بادرت دولة فلسطين¹ إلى الانضمام إلى 15 معاهدة واتفاقية دولية أصبحت جميعها نافذة منذ ذلك الحين. وفي 23 نيسان، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وحماس "اتفاق الشاطئ" بهدف إنهاء الانقسام الفلسطيني. إثر ذلك، علقت إسرائيل محادثات السلام، مشيرة إلى أنها لن تتفاوض مع أية حكومة فلسطينية "تدعمها" حماس.

4. نصّ الاتفاق الفلسطيني الداخلي على تشكيل حكومة توافق وطني مؤقتة في غضون خمسة أسابيع، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ولللمجلس الوطني الفلسطيني بعد ذلك بستة أشهر على الأقل. وفي 2 حزيران، أعلن الرئيس عباس تشكيل حكومة التوافق الوطني برئاسة رئيس الوزراء رامي حمد الله. وبناء على ذلك، استقال وزراء حكومة الأمر الواقع الحمساوية في قطاع غزة وتم تشكيل حكومة جديدة. مع ذلك، تسببت القضايا العالقة المتمثلة بإصلاح القطاع العام، وعدم دفع الرواتب في نشوء أزمة حكم في قطاع غزة لا تزال بانتظار الحل.

5. حظي تشكيل حكومة توافق وطني تتبع الرئيس عباس وتلتزم بمبادئ منظمة التحرير الفلسطينية بترحيب المجتمع الدولي. فلطالما أكدت الأمم المتحدة على ضرورة إحراز تقدم باتجاه الوحدة الفلسطينية وفقا للقرارات القائمة، وفي إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف اللجنة الرباعية، ومبادرة السلام العربية.² وفي هذا الصدد، أعربت الأمم المتحدة عن تقديرها لتأكيدات هذه الحكومة المتجددة بأنها تتقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية التي تقضي بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات السابقة.

6. ظل الوضع الميداني في الضفة الغربية متوترا طوال هذه الفترة، وشهد مزيدا من التدهور في 12 حزيران 2014 عند اختطاف ثلاثة فتیان إسرائيليین قرب الخلیل وقتلهم. حملت إسرائيل حماس مسؤولية اختطافهم، وشنت على الفور عملية واسعة في الضفة الغربية لاكتشاف موقع مرتكبي الجريمة. تخلل ذلك تنفيذ عمليات بحث واعتقال في المراكز السكانية الرئيسية، أسفرت عن اعتقال أكثر من 500 فلسطينيا حسبما أفادت التقارير. وفي 30 حزيران، تم العثور على جثث الفتیان الثلاثة على مقربة من مكان اختطافهم. أشادت حماس بعملية الاختطاف وأعلن بعض ممثليها مسؤولية الحركة عن هذه العملية. ومنذ ذلك الحين اعتقلت إسرائيل شخصا واحدا على صلة بالجريمة، بينما لا يزال الاثنان الأخران المشتبه بهما طليقين. وبعد يوم واحد من دفن الشبان الإسرائيليين، حُطف فتی فلسطيني من القدس الشرقية وقتل، ما أدى إلى ارتفاع جديد في حدة التوتر في القدس، واندلاع مظاهرات في الضفة الغربية وعدة بلدات في شمال إسرائيل. ثم قامت الشرطة الإسرائيلية على الفور بإلقاء القبض على ثلاثة إسرائيليین مشتبه بهم بارتكاب الجريمة، حيث اعترفوا بقتل الفتی الفلسطيني وبأن ما قاموا به كان انتقاما لقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة. وخلال هذه الفترة من التوتر المتصاعد، كثف المسلحون الفلسطينيون في قطاع غزة إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل، وردت إسرائيل بشن غارات جوية على القطاع. وبدأ الوضع الأمني بالتدهور بشكل خطير في 7 تموز، بعد أن أعلنت حماس، لأول مرة منذ 20 شهرا، مسؤوليتها عن إطلاق وابل من الصواريخ باتجاه إسرائيل. وفي 8 تموز أطلقت إسرائيل

عملية "الجرف الصامد" معلنة أن هدفها هو وقف الهجمات الصاروخية، وتدمير قدرات حماس على القيام بعمليات ضدها. وفي 17 تموز بدأت إسرائيل بشن هجوم بري على قطاع غزة، تم خلاله الكشف عن أكثر من 30 نفقا تمتد بين قطاع غزة وإسرائيل وتدمرها.

7. تسبب التصعيد الأخير في قطاع غزة، وهو التصعيد الرئيس الثالث في ست سنوات، في وقوع خسائر مدمرة في صفوف المدنيين، وخلف حتما غير مسبوق من الدمار. واستجابة منها لهذه الأزمة، حشدت الأمم المتحدة كل جهودها، بما في ذلك مشاركة الأمين العام شخصيا، والعمل الوثيق مع أصحاب العلاقة الإقليميين والدوليين، بغية وضع حد للعنف. وفي 17 تموز و 26 تموز تم التوصل إلى هدنتين إنسانيتين بوساطة الأمم المتحدة، ما أتاح للمدنيين الحصول على فترة راحة كانوا يتوقون إليها من أعمال العنف. وفي 26 آب، في تمام الساعة السابعة مساء، أعلن وقف مفتوح لإطلاق نار بوساطة مصرية، ودخل على الفور حيز التنفيذ. وقد دعا الاتفاق إلى وقف إطلاق نار شامل ومتبادل، وفتح المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل للسماح بدخول المساعدات الإنسانية ومستلزمات إعادة الإعمار، وتوسيع منطقة الصيد البحري انطلاقا من ستة أميال بحرية، واستمرار المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين بشأن كافة الموضوعات الأخرى خلال شهر واحد من بدء تنفيذ الاتفاق.

8. تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل لحكومة التوافق في جهودها لإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة سلطة فلسطينية شرعية واحدة. وقد أمسى تنفيذ هذا البرنامج، الذي كان ملحا في فترة تشكيل حكومة التوافق، أكثر إلحاحا في أعقاب النزاع الأخير. لذا يجب على جميع الأطراف- خاصة حكومة إسرائيل باعتبارها القوة المحتلة - تسهيل مهمة الحكومة الجديدة وتمكينها لتتولى مسؤوليات الحكم في قطاع غزة، ولتواجه التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية الجسيمة هناك. كما يتعين على أصحاب العلاقة الإقليميين وعموم المجتمع الدولي توفير المساعدة البناءة لهذه الحكومة في صياغة برنامج إيجابي وإحداث تغيير جذري في ديناميات الوضع في قطاع غزة.

9. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن تتناول المفاوضات غير المباشرة، المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار (بتاريخ 26 آب) المعادلة الأساسية الخاصة بإنهاء الحصار على قطاع غزة ومعالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل. وقد تم التطرق لهذه القضايا من خلال العناصر الأساسية في قرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي صدر في أعقاب صراع 2008-2009، والذي لا يزال للأسف حبيس الأدراج. وقد بات من الواضح أن ما من شيء سيتمخض عن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، ولا عن تهريب المسلحين للأسلحة أو المواد اللازمة للأنفاق، ولا عن استمرار الانقسام الفلسطيني، عدا عن تهيئة الظروف لاندلاع حرب أخرى، تكون حتى أكثر كارثية من تلك التي اكتوى المتضررون بنارها للتو.³

10. يرسل الصراع الأخير في قطاع غزة، إلى جانب تصاعد التوتر والعنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحذيرا صارخا بنشوء تداعيات سلبية على الأرض عند انسداد أفق سياسي معقول يؤذن بوضع حد للاحتلال والصراع من خلال المفاوضات. من هنا، يجب على المجتمع الدولي أن يسارع إلى

مساعدة الطرفين على تغيير هذه الاتجاهات السلبية، وتقديم الدعم لهما لاستعادة الثقة، وإيجاد وسيلة لاستئناف مفاوضات ذات مغزى، وإحياء الآمال بحل الدولتين.

ثالثاً: بناء الدولة الفلسطينية

11. في انتظار حكومة التوافق تحديات جسيمة في مجال الحكم، بما في ذلك إعادة هيكلة قطاع الأمن، وإدماج النظم المالية والخدمات المدنية، ومواءمة الأطر القانونية، ومعالجة التبعات المالية المترتبة على إعادة دمج الدوائر الحكومية. في الوقت نفسه، ستوفر المصالحة لهذه الحكومة فرصاً لتوسيع الإنجازات في مجال بناء مؤسسات الدولة لتشمل قطاع غزة. وقد أعربت الحكومة عن التزامها بمواجهة التحديات الملحة والشاقة المتعلقة بالحكم وإعادة الإعمار والأمن، باعتبار ذلك جزءاً من المساعي المبذولة لإعادة قطاع غزة تحت حكم حكومة فلسطينية شرعية واحدة، تنقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية. ومن المهم أن تتولى حكومة التوافق مسؤولياتها، وأن تقوم بإحداث التغييرات التحولية الإيجابية التي يعتبر سكان القطاع في أمس الحاجة إليها، كما أن الجهات المانحة مدعوة لدعم إعداد البرامج للقطاع من خلال المؤسسات المرتبطة بهذه الحكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ذكرت المؤسسات الفلسطينية أنها تعرضت لضغوط متزايدة، ليس أقلها بسبب الأزمة في قطاع غزة، إلا أنها واصلت تعزيز أدائها.

12. اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات جديرة بالثناء لتعزيز وضعها المالي، وقد شمل ذلك وضع إستراتيجية للإيرادات للأعوام 2014-2016، وتشكيل لجنة مهمتها إيجاد السبل لمعالجة صافي الإقراض⁴. وبحلول تموز 2014 فاقت الإيرادات الإجمالية الرقم المستهدف، بيد أن إجمالي النفقات كان أيضاً أعلى من المتوقع، ويعود ذلك في الأساس إلى ارتفاع مستوى صافي الإقراض⁵. وقد بلغ العجز الجاري والإجمالي 67% و 63%، على التوالي، من قيمة الموازنة السنوية⁶. وفي ظل التوقعات بأن يكون دعم الموازنة وتمويل التنمية أقل من المتوقع، فلا تزال المخاوف بشأن الوضع المالي للسلطة الفلسطينية ماثلة⁷. وتتضاعف هذه المخاوف في ظل الآثار المحتملة للأزمة في قطاع غزة على المدى القصير على حجم إنفاق السلطة الفلسطينية، وعلى أداء الاقتصاد بشكل عام.

13. من الضروري أن تقوم جميع الأطراف ببذل جهود متضافرة، على النحو المبين أدناه، من أجل الخروج من دوامة العجز المتكرر، الذي يتم تمويله من خلال الدعم غير المؤكد من الجهات المانحة، وتراكم المتأخرات الذي يضر بالقطاع الخاص، والاقتراض المكلف من البنوك. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد أيضاً في نهاية المطاف في تخفيف الاعتماد على المساعدات، وتحقيق الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية في المدى المتوسط:

- في المدى القصير، سوف تستمر السلطة الفلسطينية في الاعتماد على مساعدات المانحين لتغطية نفقاتها. لذا من الضروري أن يقوم مجتمع المانحين، بالإضافة إلى حفاظه على مستوى دعمه للموازنة أو زيادته، بتعزيز القدرة على التنبؤ بما يقدمه من دعم، بما في ذلك تقديم التزامات بالدعم

تغطي عدة سنوات، وذلك لتمكين السلطة الفلسطينية من تخطيط وإدارة موازنتها بفاعلية أكبر. ومن الضروري أيضا تقديم مساعدات من المانحين، على شكل تمويل تنموي لدعم "خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016"، ولإعادة الإعمار في قطاع غزة. ينبغي أن لا يتم توفير المساعدات لإعادة إعمار قطاع غزة على حساب دعم الموازنة أو المساعدة الإنمائية في الضفة الغربية، وهما أمران ضروريان الآن، على الأقل بنفس الدرجة التي كانا عليها قبل الحرب. وحتى نهاية شهر تموز 2014، لم يتجاوز الدعم الخارجي للموازنة و لتمويل التنمية 38% و 25%، على التوالي، من المبلغ المتوقع لهذا العام.⁸

• في ظل السياق الحالي الصعب، يترتب على السلطة الفلسطينية أن تحافظ على الانضباط المالي، مع مراعاة الآثار الاقتصادية و/ أو الاجتماعية السلبية المحتملة الأوسع نطاقا. لذا فإن السلطة الفلسطينية مدعوة، في المدى القصير، بأن تواصل جهودها للحد من الزيادات في فاتورة الرواتب، وترشيد البدلات الممنوحة لموظفيها، وتحسين إنفاذ القوانين الضريبية القائمة، وتعزيز تحصيل ديون الكهرباء. وفي المدى المتوسط، يتعين على السلطة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات في جهاز الخدمة المدنية ونظام التقاعد، وإيجاد السبل لتحسين مناخ الأعمال.⁹ كما أن تحويل الإنفاق العام من النفقات الجارية، باتجاه الاستثمار في رأس المال المادي والبشري سيمكن السلطة الفلسطينية من المساهمة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وتعزيز أسس التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

• بالتوازي مع جهود السلطة الفلسطينية المستمرة لتوسيع القاعدة الضريبية في إطار استراتيجيتها الجديدة للإيرادات، من الضروري توسيع نشاط القطاع الخاص، ليس فقط لصالح الفلسطينيين، وإنما أيضا بوصفه مصدرا لزيادة العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية. وقد أشار البنك الدولي إلى أن "منظومة القيود المعقدة التي تفرضها إسرائيل على الحركة والتنقل تشكل العائق الأكبر أمام نمو القطاع الخاص الفلسطيني".¹⁰ لذا يتطلب الأمر، في ظل الظروف الحالية، تخفيفا إضافيا وأوسع نطاقا للقيود الإسرائيلية لتحفيز النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص ولخلق فرص عمل، ما يؤدي إلى زيادة العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية ويسهم في الاستدامة المالية. ومن الضروري إحداث تغيير جوهري يسمح بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ذلك مثلا من خلال الوصول إلى المنطقة (ج). (انظر الفقرة 27 أدناه التي تتناول آثار الوصول إلى المنطقة (ج) على الاقتصاد والإيرادات المحلية).

14. على الرغم من الصعوبات المالية المستمرة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، إلا أن مزيدا من التقدم أحرز في تعزيز المؤسسات الفلسطينية في مجالات متنوعة، تشمل مثلا الاستجابة الصحية الطارئة، ورعاية الطفولة المبكرة، والتعليم، كما هو مفصل أدناه:

أ. من أجل تنسيق الاستجابة للاحتياجات الطبية الطارئة في قطاع غزة، أنشأت وزارة الصحة "غرفة عمليات الطوارئ"، التي تضطلع بعمليات متزامنة في رام الله وقطاع غزة. وقد لعبت غرفة العمليات دورا حاسما في رصد توافر وأداء المعدات الطبية، وإمدادات الوقود للمستشفيات، والأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية ومستوى أداؤها، وحالة مخزون الأدوية. ومن خلال تحديد

الثغرات وتنسيق جهود المانحين، ووجهت الغرفة عملية توريد الإمدادات الطبية إلى المستشفيات في قطاع غزة خلال الأزمة. كما قامت أيضا بمتابعة وتسهيل إحالة المصابين إلى خارج قطاع غزة، وحشد الفرق الطبية من الضفة الغربية، وتنسيق البعثات الطبية الأجنبية لإسناد الطواقم الصحية في قطاع غزة. ولضمان التدفق الجيد للمعلومات، قامت غرفة العمليات بإصدار تقارير يومية عن الوضع، وتوفير معلومات محدثة لأصحاب العلاقة في القطاع الصحي.¹¹ ولا شك أن التعاون الوثيق بين قطاع غزة والضفة الغربية شكل سببا رئيسا في نجاح غرفة العمليات.

ب. من خلال "حزمة التعليم للجميع"، تقوم وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي الفلسطينية ببناء نظام تعليم جامع وملائم للأطفال بدرجة أكبر.¹² وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في مجال تنمية الطفولة المبكرة، التي لم تكن حتى عام 2013 مدرجة ضمن نظام التعليم الرسمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الحالي لا تتوفر لنحو 70% من الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرص الحصول على خدمات رياض الأطفال، مما يؤكد أهمية الإنجازات الأخيرة التي تشمل قيام وزارة التربية في عام 2013، بفتح الصفوف الأولى لتنمية الطفولة المبكرة في المدارس الحكومية - في 30 مدرسة في الضفة الغربية و 14 مدرسة في قطاع غزة. وقد تم استكمال هذه الخطوة الهامة، التي تندرج في إطار جعل تنمية الطفولة المبكرة جزءا من نظام التعليم الرسمي، من خلال توفير المواد التعليمية في مجال تنمية الطفولة المبكرة، وتدريب معلمي مرحلة ما قبل المدرسة. كما انتهت الوزارة من وضع أول إستراتيجية وطنية لتنمية الطفولة المبكرة، عقب عملية تشاورية شاملة مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين. وتخطط الوزارة لفتح صفوف دراسية إضافية لتنمية الطفولة المبكرة خلال السنوات القادمة، مساهمة بذلك في تحقيق التعليم للجميع من خلال تلبية احتياجات الأطفال في مرحلة مبكرة، إلا أنه من المؤسف أن 25 مرفقا عاما وخصوصا لرياض الأطفال قد تضرر جراء الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

ج. اتخذت السلطة الفلسطينية خطوات جادة نحو تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، فقد قامت على سبيل المثال بالتصديق دون أية تحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان 2014. وتمت صياغة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي استنادا إلى مشاورات مكثفة مع جميع الشركاء، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي. وفي نيسان 2014 أقرت السلطة الفلسطينية هذه الإستراتيجية التي توفر إطارا وطنيا لتعزيز الأولويات الوطنية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تم إعداد ميثاق النوع الاجتماعي لإطار تنسيق المساعدات المحلية (LACS) وتوزيعه، بهدف تعزيز إدماج الأولويات الوطنية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي ضمن هذا الإطار، ما قد يؤدي إلى زيادة التمويل المخصص لمساواة النوع الاجتماعي.

15. في نيسان 2014، أودعت دولة فلسطين صكوك انضمامها إلى 13 اتفاقية ومعاهدة دولية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، كما أودعت صكوك الانضمام لاتفاقيات جنيف الأربع، واتفاقيات لاهاي للعام 1907.¹³ وقد دخلت الآن جميع هذه الاتفاقيات والمعاهدات حيز التنفيذ. هناك التزامات جديدة تنشأ عن الانضمام إلى هذه المعاهدات، من قبيل ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان، والالتزام بمراجعة

التشريعات لمواءمتها مع هذه المعايير الجديدة. من هنا، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة للفلسطينيين، بناء على طلبهم، في مجال تعزيز المؤسسات، من أجل تنفيذ ورصد هذه الالتزامات.¹⁴

16. في الشهر نفسه، أصدرت السلطة الفلسطينية رسمياً "خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2014-2016"، التي جاءت نتاجاً للمرحلة الثالثة من مراحل التخطيط الوطني الشامل التي تجري كل ثلاث سنوات. وقد تم إعداد هذه الخطة والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بها، من خلال عملية تشاركية مملوكة وطنياً ضمت الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كما تضمنت مشاورات مع المجتمع الدولي. وتحدد هذه الخطة الأولويات الفلسطينية التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى ثلاث سنوات، وتتضمن توجهاً مرتكزاً على النتائج، وإدماجاً لمبادئ مساواة النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان. كما تحدد الخطة مهام الحكومة، وترسي الأساس لتحسين تخصيص الموارد والأداء وتقديم الخدمات، من خلال تعزيز التكامل بين التخطيط الوطني وعمليات إعداد الموازنة. وتبلغ النفقات التطويرية التي تتوقعها الخطة 1.5 مليار دولار، أما النفقات التشغيلية فتبلغ 10.4 مليار دولار. لذا يتطلب الأمر استمرار الدعم المالي من المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف المحددة في هذه الخطة. وسعيها منها للمساهمة في تحقيق أهداف الخطة، تعكف الأمم المتحدة، بدءاً من عام 2014، على تنفيذ برامجها التنموية من خلال "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2014-2016". وتقدر الموارد المالية اللازمة لتغطية المساعدات المقدمة من خلال هذا الإطار بمبلغ 1.2 مليار دولار لثلاث سنوات، وقد تم حشد ثلث هذا المبلغ.

17. تعكف حكومة التوافق على إعداد "الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة، 2014-2016"، التي تقوم فيها بتحديد احتياجات الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتنمية طويلة الأجل، وتقدير تكاليفها، وترتيبها من حيث الأولوية، فضلاً عن التدخلات المطلوب تنفيذها في قطاع غزة. وتعمل الأمم المتحدة عن قرب مع الحكومة لصياغة هذه الخطة الشاملة، التي تستند إلى تقييمات قطاعية لأضرار الحرب والاحتياجات. ويعتبر دعم المجتمع الدولي لجهود حكومة التوافق في قيادة أعمال إعادة الإعمار في قطاع غزة، أمراً لا غنى عنه لمساعدة القطاع على الوقوف على قدميه من جديد. ومن أجل تنسيق دعمها لخطة الحكومة للإنعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة، تقوم الأمم المتحدة بصياغة "خطة الأمم المتحدة لدعم التغيير التحولي في قطاع غزة" (**UN Support Plan for the transformation of the Gaza Strip**). وتهدف الأمم المتحدة من خلال هذه الخطة إلى توفير العون، ليس فقط في مجال إعادة الإعمار والإنعاش في قطاع غزة، وإنما أيضاً في قضايا الحكم والتنمية الهيكلية، مساهمة بذلك في التغيير التحولي في قطاع غزة.

18. تتطلب الخطة الإستراتيجية للاستجابة لعام 2014 (**the 2014 Strategic Response Plan**)، التي وضعتها المنظمات الإنسانية بالتشاور مع السلطة الفلسطينية، بتوفير 938 مليون دولار لصالح 1.9 مليون من الفلسطينيين المستضعفين. وحتى بداية شهر أيلول 2014، تم تأمين حوالي 29% من التمويل المطلوب لهذه الإستراتيجية. وتمثل "المناشدة الإنسانية من أجل أزمة غزة **Gaza Crisis Appeal**" تحدياً جوهرياً للخطة الإستراتيجية للاستجابة، حيث أسفر نطاق النزاع في قطاع غزة

وتأثيره عن مضاعفة الاحتياجات القائمة وخلق أخرى جديدة. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات الإنسانية قامت بإعداد "المناشدة من أجل أزمة غزة" من خلال التنسيق الوثيق مع الوزارات المعنية، ما يكفل انسجام التدخلات الإنسانية بشكل كامل مع أولويات الحكومة في مجال الإغاثة والإنعاش المبكر. وتحتوي النسخة المحدثة لهذه "المناشدة" على مطالبات بتوفير 552 مليون دولار حتى نهاية العام للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في قطاع غزة، المتعلقة بالمأوى وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، والرعاية النفسية والاجتماعية، والصحة، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، فضلا عن توفير الغذاء ودعم سبل العيش.

رابعاً: الاتجاهات الاجتماعية-الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة¹⁵

19. في سياق حالة تتسم بعدم اليقين السياسي والاقتصادي، واستمرار فرض القيود، كان الاقتصاد الفلسطيني يشهد تباطؤاً حتى قبل اندلاع النزاع الأخير في قطاع غزة في تموز 2014.¹⁶ ويقدر النمو السنوي الحقيقي في عام 2013 بأقل من 2%، مسجلاً بذلك انخفاضاً عن نسبة 6% في عام 2012 و 11% في عام 2011.¹⁷ ويعتبر هذا أقل معدل للنمو يتم تسجيله خلال السنوات الست الماضية، وهو يعكس انخفاضاً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد. وقد كان من المتوقع أن يبقى النشاط الاقتصادي ضعيفاً في عام 2014، وعلى المدى القصير، من المرجح أن تترك الأزمة في قطاع غزة أثر سلبياً على الاقتصاد. على سبيل المثال، شهد مؤشر دورة الأعمال تدهوراً حاداً في شهري تموز وأب، ما يعكس تدهور الأداء الاقتصادي في قطاع غزة بشكل حاد، إضافة إلى تراجعها في الضفة الغربية أيضاً، يرافقه هبوط في معنويات قطاع الأعمال.¹⁸ وفي الربع الثاني من عام 2014 لم تتجاوز نسبة المشاركة في القوى العاملة لمن هم في سن العمل من الفلسطينيين 45.8% (سواء العاملين أو العاطلين عن العمل)، كما بلغ معدل البطالة 26.3%.¹⁹ إضافة إلى ذلك، تتميز سوق العمل الفلسطيني بوجود أعداد كبيرة من الأشخاص ذوي العمل المحدود، والعمال المحبطين، والعاطلين عن العمل منذ فترات طويلة.²⁰ وتتسبب البطالة، خاصة البطالة طويلة الأمد، في خسائر تتعدى فقدان الدخل المباشر، لتشمل فقدان المهارات مع مرور الوقت، وشعور العامل بالإحباط، فضلاً عن المشاكل العاطفية والصحية، وفقدان التماسك الاجتماعي.²¹ كما أدى انخفاض وركود الأجور الحقيقية أيضاً إلى تفاقم الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتمثل بانتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. ورغم تحسن مستوى الأمن الغذائي بين عامي 2012 و 2013، إلا أن انعدام الأمن الغذائي استقر عند مستويات عالية، ففي عام 2013 بلغ عدد الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 1.6 مليون.²² يذكر أن انعدام الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يعود إلى نقص الغذاء، وإنما إلى عدم قدرة الأسر على شراء الغذاء بسبب فقرها الشديد.²³ ويترك انخفاض الدخل وارتفاع تكلفة الغذاء تأثيراً على جميع الفلسطينيين، إذ أن معظمهم ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الغذاء.²⁴

20. تقليدياً كان اقتصاد الضفة الغربية هو المحرك للاقتصاد الفلسطيني، ففي عام 2013 شكل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للضفة 78% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للفرد الواحد 4200 دولار.²⁵ مع ذلك، أخذ اقتصاد الضفة الغربية بالتباطؤ حتى قبل اندلاع

النزاع في قطاع غزة، وأصبح السكان يواجهون ظروفًا اجتماعية واقتصادية صعبة.²⁶ ففي الربع الثاني من عام 2014 بلغت نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة 16.0%، مقارنة بنسبة 16.8% في العام السابق.²⁷ وقد عانت بعض الفئات بشكل خاص من انعدام فرص العمل، لا سيما الفئة العمرية 15-29 عاما وكذلك النساء، حيث بلغت معدلات البطالة في أوساط هاتين الفئتين 25.3% و 26.9%، على التوالي. وخلال هذا الربع بلغ عدد سكان الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات حوالي 109,400.²⁸ وخلال الربع نفسه أيضا كان اثنان من كل ثلاثة عاملين في الضفة الغربية (باستثناء المستوطنات) يعملان لدى القطاع الخاص، حيث الأجور في مستواها الأدنى، وحيث يكسب 22.0% من العاملين أجورا تقل عن الحد الأدنى للأجور (1450 شيكل إسرائيلي).²⁹ وفي ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، ظلت نسبة انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية عام 2013 عند مستوى 19%.³⁰ ولا شك أن الصراع الأخير في قطاع غزة سوف يترك آثارا ملموسة في المدى القصير على اقتصاد الضفة الغربية، بما يشمل مثلا قطاع السياحة، الذي يعتبر واحدا من القطاعات الهامة لتوليد الدخل وفرص العمل، خاصة في القدس الشرقية. فوفقا لوزارة السياحة والآثار الفلسطينية، هبط عدد السياح الوافدين بشكل ملحوظ في شهري تموز وآب 2014.³¹

21. لم يتم تحديد حجم تأثير النزاع الأخير على الوضع الاجتماعي الاقتصادي في قطاع غزة، إلا أنه من المتوقع أن يكون هذا التأثير كبيرا في المدى القصير. فحتى قبل اندلاع النزاع كان اقتصاد غزة يتسم بالهشاشة، يحركه الاستهلاك الممول من خلال المساعدات، ومعرض بشدة للصدمات الخارجية. وكان النمو الاقتصادي أخذا في الانخفاض، ولم يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد في قطاع غزة 1715 دولارا في عام 2013 – وهو أقل من نصفه في الضفة الغربية. وفي الربع الثاني من عام 2014، وبعد زيادة بنسبة 17% في سنة واحدة، بلغ معدل البطالة في هذا الربع 45.1% - وهو أعلى معدل ربع سنوي منذ عام 2008.³² وكما هو الحال في الفترات السابقة، كان أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة، وكذلك النساء، أكبر المتضررين، حيث بلغت معدلات البطالة في صفوف هاتين الفئتين 63.3% و 60.8%، على التوالي. مع ذلك، فغن العاملة أنفسهم كانوا يعانون أيضا من ظروف صعبة، مثل محدودية الأمن الوظيفي (كالمعمل الموسمي أو المؤقت، والعمل بدون عقد)، فضلا عن انخفاض الأجور الحقيقية. ووصلت نسبة العاملين بأجر في القطاع الخاص الذين تقل رواتبهم عن الحد الأدنى للأجور مستوى مرتفعا بلغ 70.4%. في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، بلغت نسبة الفلسطينيين من سكان القطاع الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 57% في عام 2013، كما أفادت 74% من الأسر أنها تتلقى نوعا من المساعدة.³³ وتشير الأدلة النوعية إلى أن هذه المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي قد شهدت مزيدا من الارتفاع بسبب الصراع، جراء النزوح وتضاؤل الإمكانات الاقتصادية للحصول على الغذاء. ورغم أن العديد من الفلسطينيين في قطاع غزة فقدوا مصادر دخلهم وسبل عيشهم، إلا أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بشكل حاد.³⁴ لذا يتطلب الأمر توسيع نطاق خدمات الحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الحالية، بيد أنها يجب أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالدعم الاجتماعي، من أجل تلافي زيادة الاعتماد على المعونات المقدمة للأسر.³⁵ ويمكن أن توفر جهود إعادة الإعمار والانعاش في قطاع غزة فرصة لمعالجة القضايا المتعلقة بسبل العيش، وفي هذا المجال سيكون من الضروري تمكين القطاع الخاص.

خامسا: الضفة الغربية

1-5 الضفة الغربية - الوضع على الأرض³⁶

22. شهدت الأوضاع على الأرض في الضفة الغربية تدهورا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن الأحداث في قطاع غزة طغت عليها إلى حد كبير، ، حيث سُجِّل ارتفاع في معدلات العنف، إضافة إلى عدة تطورات مثيرة للقلق. فقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استمرارا في التوسع الاستيطاني بوتيرة خطيرة، و "إضفاء للطابع القانوني" بأثر رجعي على إحدى البؤر الاستيطانية، وإقامة لمستوطنة جديدة في مدينة الخليل، والمصادقة على مخططات لبناء مدرسة دينية يهودية في المركز التجاري في القدس الشرقية، والإعلان عن مخططين لمصادرة ما مجموعه 5,000 دونم من الأراضي الفلسطينية قرب بيت لحم، ما يهدد بتمهيد الطريق لمزيد من الاستيطان.³⁷ وفي عام 2013 فاق عدد المشاريع الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، ضعف عددها في عام 2012، وكان الأعلى مستوى منذ عام 2000، رغم أن البيانات المتاحة حتى حزيران تشير إلى انخفاض عدد المشاريع الجديدة في 2014.³⁸ كما تم الإعلان عن مخططات لمزيد من التوسع الاستيطاني يشمل مستوطنات في القدس الشرقية وعمق الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار مصادرة الأراضي والاستيطان، حتى في داخل القدس الشرقية المحتلة، يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ولا يمكن أن يتوافق مع هدف تحقيق حل الدولتين عن طريق التفاوض. وفي أيار 2014، بدأت السلطات الإسرائيلية بهدم مبان في البؤرة الاستيطانية غير القانونية المسماة (معاليه رحبعام) بالقرب من بيت لحم بعد محاولات فاشلة لإخلائها طوعا.

23. يتسم الوضع في مختلف أنحاء الضفة الغربية بالتوتر، حيث سُجِّل حدوث عدد كبير من المواجهات. وقد تجسّد تصاعد العنف في الضفة الغربية في عدد من الاتجاهات، منها: تزايد الاشتباكات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين، خاصة داخل مخيمات اللاجئين وحولها، وقيام الفلسطينيين برشق الإسرائيليين بالحجارة والزجاجات الحارقة، وقيام المستوطنين باعتداءات ضد الفلسطينيين، وممتلكاتهم، وحتى أماكنهم الدينية، في إطار ما يسمى باعتداءات "دفع الثمن".³⁹ لقد شهد عام 2013 أعلى عدد من القتلى الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ عام 2009. مع ذلك، جاوز عدد الفلسطينيين الذين قتلوا وأصيبوا في الضفة على يد القوات الإسرائيلية حتى هذه اللحظة من عام 2014 مجموع القتلى والمصابين في عام 2013.⁴⁰ ففي الفترة من حزيران إلى آب 2014 جرت في الضفة الغربية اشتباكات واسعة، قتل خلالها 27 فلسطينيا.⁴¹ وقد شهدت السنوات الأخيرة أيضا تزايدا ملحوظا في عنف المستوطنين، ما يقوض الأمن المادي للفلسطينيين وسبل عيشهم. ورغم الجهود الإسرائيلية لتضييق الخناق على عصابات "دفع الثمن"، سُجِّل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من 360 اعتداء قام بها مستوطنون ضد الفلسطينيين، ونجم عنها وقوع إصابات أو أضرار في الممتلكات.⁴² فقد أصيب في هذه الحوادث ما مجموعه 155 فلسطينيا، وتم اقتلاع أو قطع آلاف الأشجار.⁴³ وعلاوة على ذلك، أصيب أيضا 125 فلسطينيا على يد القوات الإسرائيلية في سياق أحداث متصلة بمستوطنين. وخلال

هذه الفترة، تم تسجيل أكثر من 100 حالة عنف فلسطيني ضد إسرائيليين، أسفرت عن ضحايا أو أضرار بالممتلكات، حيث أدت إلى مقتل 7 إسرائيليين وجرح 75.⁴⁴

24. خلال الفترة المشمولة بالتقرير هدمت السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية مئات المباني التي يملكها فلسطينيون (559 في المنطقة (ج) و 62 في القدس الشرقية)، بدعوى أنها غير حاصلة على تراخيص بناء إسرائيلية، بالإضافة إلى ثمانية مبان في المنطقتين (أ) و (ب).⁴⁵ ونتيجة لذلك، تم تشريد أكثر من 1,000 شخص في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، أكثر من نصفهم من الأطفال.⁴⁶ وقد شهدت منطقة غور الأردن ارتفاعا كبيرا في عمليات الهدم والتشريد، ففي الفترة المشمولة بالتقرير نفذت حوالي 60% من عمليات الهدم والتهجير في تجمعات فلسطينية مقيمة هناك. ويعتبر وضع التجمعات البدوية والرعوية المقيمة في التلال الواقعة إلى الشرق من القدس مثار قلق خاص. فمنذ حزيران 2013، صدرت ضد أكثر من 100 مبنى سكني في تسعة من هذه التجمعات أوامر هدم أو أوامر بوقف العمل، ومنذ بداية عام 2014، تم تسجيل 14 حادثة هدم. وعلاوة على ذلك، قامت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT) بتقديم مخطط إلى لجنة في الكنيسة في نيسان 2014، لنقل تجمعات بدوية تقيم في مواقع حساسة من المنطقة (ج) إلى ثلاثة مواقع مركزية.

2-5 الضفة الغربية - الحركة والوصول إلى الأماكن

25. تقوم إسرائيل، بدعوى مخاوفها الأمنية، بالاستمرار في بناء الجدار الفاصل، على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية قبل عشر سنوات، والتي تقرّ بأن تلك المقاطع من الجدار التي تتوغل بداخل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابات والتحصينات المرتبط بها، يشكل انتهاكا للالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي.⁴⁷ وقد أكملت إسرائيل في نهاية عام 2013 بناء حوالي 62% من الجدار، وكانت 10% لا تزال قيد الإنشاء. ويتسبب هذا الجدار في تقسيم عدد من التجمعات الفلسطينية، وتطوير بعضها، وعزل أخرى عن محيطها، فضلا عن أنه يفصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية. ورغم إجراء بعض التعديلات في مسار الجدار في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى إعادة ربط بعض التجمعات مع بقية الضفة الغربية، إلا أن هذا الجدار لا يزال يؤثر على سبل العيش لنحو 150 تجمعا تمتلك أراض واقعة خلفه، وعلى الوصول إلى الخدمات الأساسية لنحو 11,000 فلسطيني (من خارج القدس الشرقية) يقيمون في مناطق محصورة بين الخط الأخضر والجدار ("المنطقة الحدودية").⁴⁸ وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تخفيفا تدريجيا للقيود التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين بين المدن الرئيسية والقرى في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، ما حسن من وصول الناس إلى الخدمات وسبل العيش. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تحدث أية تغييرات هامة، فيما عدا التشديد المؤقت للقيود المفروضة على التنقل خلال عمليات التفتيش والاعتقال في حزيران وتموز (مثلا على الدخول إلى الخليل والخروج منها، وعلى الدخول إلى القدس). كما أن الوصول إلى القدس الشرقية من بقية مناطق الضفة الغربية لا يزال مقيدا بسبب الجدار، ومنظومة نقاط التفتيش، والحواجز التي تغلق الطرق، ونظام التصاريح.

3-5 الضفة الغربية - المنطقة (ج)

26. تشكل المنطقة (ج) أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، وهي الجزء الوحيد المتصل فيها. لذا تحظى هذه المنطقة بأهمية أساسية فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية العامة، بما في ذلك شبكات المواصلات والمياه والكهرباء، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، ومكبات النفايات. وبما أن العديد من المدن والبلدات قد نمت، بفعل التوسع الديموغرافي وحده، بما يتجاوز الحدود المخصصة لها حسب اتفاق أوسلو، فإن التطوير الإضافي حتى لمواقع داخل المنطقتين (أ) و (ب) يعتمد أيضا على إمكانية الوصول إلى المنطقة (ج). يذكر أن المجتمعات المحلية في المنطقة (ج) تمثل بعض أكثر التجمعات السكانية ضعفا في الضفة الغربية، من حيث الاحتياجات الإنسانية.⁴⁹

27. في تقديرات أصدرها حديثا، أفاد البنك الدولي أنه إذا تم رفع القيود الحالية المفروضة على الاستثمار في المنطقة (ج)، وعلى وصول الفلسطينيين إليها وتنقلهم بداخلها، فسوف تصل القيمة المضافة المحتملة من النشاط الاقتصادي في القطاعات الرئيسة إلى ما لا يقل عن 2.2 مليار دولار أمريكي في السنة، (أي ما يعادل 23% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011).⁵⁰ وإذا ما أخذت في الحسبان الفوائد غير المباشرة لإزالة القيود المفروضة في المنطقة (ج) (مثل الآثار غير المباشرة على قطاعات أخرى)، يتوقع البنك الدولي أن يصل إجمالي القيمة المضافة المحتملة من رفع القيود الحالية إلى حوالي 3.4 مليار دولار (ما يعادل 35% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011). وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، سيترجم هذا إلى عائدات ضريبية إضافية بحوالي 0.8 مليار دولار في السنة، وسيؤدي إلى خفض العجز المالي بمقدار النصف (مع افتراض بقاء معدلات تحصيل الضرائب والنفقات ثابتة). كما ستطال الفائدة سوق العمل، إذ يحتمل حدوث زيادة في العمالة بنسبة 35%. وبالنظر إلى أن احتمالات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي تكون أعلى في صفوف العاطلين عن العمل، فعلى الأرجح أن يحدث انخفاض في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وبالتالي تعم الفائدة الفئات الأكثر ضعفا.⁵¹ ويعتبر الوصول الفعال إلى الأراضي والموارد الأخرى (مثل المحاجر) في المنطقة (ج)، التي تنفذ إليها إسرائيل وتستغلها، أمرا أساسيا ليس لتنمية المجتمعات المحلية في المنطقة (ج) فحسب، وإنما أيضا لتنمية المجتمعات الفلسطينية المجاورة والاقتصاد الفلسطيني ككل. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الفلسطيني قد أثبت أنه قادر على تلبية الاحتياجات الفلسطينية، مثلا من خلال تنفيذه لمشروع الإسكان الواسع النطاق (روابي). مع ذلك، سيتم ردع هذا القطاع عن ضخ المزيد من الاستثمارات في حال بقيت فرص الوصول إلى المنطقة (ج) محدودة ولا يمكن التنبؤ بها، وعملية منح التصاريح بطيئة، كما هي عليه الآن.⁵²

28. يتسبب نظام التنظيم والتقسيم إلى مناطق الذي تطبقه السلطات الإسرائيلية، إلى جانب نقص التنظيم لصالح المجتمعات المحلية الفلسطينية وبالتعاون معها، في جعل الحصول على تراخيص البناء أمرا شبه مستحيل بالنسبة لغالبية السكان الفلسطينيين في المنطقة (ج)، مما يضطرهم للبناء بدون ترخيص. ومنذ عام 1988، أصدرت السلطات الإسرائيلية نحو 12,500 أمر هدم ووقف العمل بحق مبان يمتلكها فلسطينيون في المنطقة (ج) وحدها، ما يكشف عجز نظام التخطيط الحالي عن تلبية الاحتياجات الفلسطينية. وقد لوحظ تقدم محدود في عملية دراسة واعتماد حوالي 90 مخططا هيكليا، استنادا إلى احتياجات مجتمعات محلية فلسطينية، قُدمت حتى اللحظة إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية، وبعضها مقدم

منذ عام 2010.⁵³ مع ذلك، يجري هذا التقدم بوتيرة بطيئة جدا، ولا يزال غير كاف لتحويل هذا النهج إلى آلية فعالة، تلبى الاحتياجات الإنمائية المعقدة منذ فترة طويلة لنحو 150 مجتمعا محليا في المنطقة (ج). لذا فإن قيام الإدارة المدنية الإسرائيلية باعتماد هذه المخططات يعد أمر ضروريا لتلبية متطلبات النمو الديمغرافي والاقتصادي لهذه المجتمعات، ولجذب الاستثمارات اللازمة للتنمية.

29. تعتبر صياغة المخططات المستندة إلى احتياجات المجتمعات المحلية، جزءا لا يتجزأ من جهود التنظيم الفلسطيني المتأزرة، التي تتضمن المخطط الوطني المكاني والمخططات الإقليمية. وقد أصبحت هناك حاجة ملحة متزايدة للتقدم عبر هذا النهج المتعدد المستويات للتخطيط من أجل ضمان إيجاد خطة مترابطة للتنمية، تشمل جميع التجمعات السكانية الفلسطينية والموارد الاقتصادية، وتفسح المجال للاستثمار الأمثل.

30. من شأن مخططات مستندة إلى احتياجات المجتمعات المحلية، تمنحها السلطات الإسرائيلية طابعا رسميا وتوافق عليها، أن تمثل الأداة الأكثر فعالية للفلسطينيين للحصول على تراخيص للبناء في المنطقة (ج). فبدون حصولها على تراخيص بناء إسرائيلية ستكون المنشآت التي يتم بناؤها عرضة للهدم، ما يؤدي إلى تشريد المزيد من الناس. وتؤدي الممارسة المستمرة لسياسة هدم المباني الفلسطينية غير الحاصلة على تراخيص بناء إسرائيلية، إلى تسليط الضوء على ضرورة أن تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتوفير نظام تخطيط وتنظيم قادر على الاستجابة بفعالية، لاحتياجات التنمية الحالية والمستقبلية دونما تمييز. ويجب أيضا أن يتبع اعتماد المخططات نقل صلاحيات الترخيص ضمن المنطقة التي تغطيها المخططات المعتمدة من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى المجالس البلدية/ القروية ذات العلاقة.

31. مساهمة منها في تلبية الاحتياجات الملحة للتنمية، تواصل الأمم المتحدة دعم بناء وتوسيع 15 مدرسة ومراكزا صحيا في المنطقة (ج)، تبلغ قيمتها نحو 5 ملايين دولار. وتأتي هذه المجموعة من المشاريع عقب مجموعة سابقة شملت 18 مدرسة ومركزا صحيا، بلغت قيمتها نحو 6 ملايين دولار، وأصبحت الآن جاهزة باستثناء مدرستين. ووفق ما تم الاتفاق عليه مع الحكومة الإسرائيلية، فقد أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية تصاريح البناء اللازمة لهذه المشاريع خلال 4-6 أشهر. وفي تقريرها الأخير المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، أكدت الأمم المتحدة على أن هذه العملية وفرت الإمكانية للعمل على نحو فعال في المنطقة (ج). فقد جاء في التقرير السابق: "نحث جميع الجهات العاملة في مجال التنمية، عامة أو خاصة، دولية أو محلية، على الرجوع إلى هذه العملية والجدول الزمنية التي تم تحقيقها عند سعيها لتنفيذ تدخلات إنمائية في مجال البناء في المنطقة (ج)". لكن للأسف، منذ نشر ذلك التقرير، فشلت حزمة من المشاريع الزراعية، تبلغ قيمتها نحو 5 ملايين دولار، ومن المفترض أن تقوم الأمم المتحدة بتنفيذها بتمويل من الحكومة البريطانية/ الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (DFID) والحكومة الهولندية، في التقدم وفق الجدول الزمنية المحددة.⁵⁴ من هنا، تواصل الأمم المتحدة حثها حكومة إسرائيل، ليس فقط على الموافقة على تلك المشاريع، وإنما أيضا على ضمان تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة (ج).

32. توسعت العديد من المدن والبلدات الفلسطينية، بفعل النمو السكاني، متجاوزة الحدود المرسومة لها منذ حقبة أوسلو. ونظرا إلى تناقص الحيز المادي المتاح، فسوف يصبح امتداد المراكز الحضرية إلى محيط المنطقة (ج) أمرا حتميا على نحو متزايد، وذلك بهدف تطوير المرافق العامة والمساحات الاقتصادية اللازمة لهذه المدن والبلدات. وفي هذا الصدد، تسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة بعض المراكز الحضرية ذات الحيز المادي المحدود، من أجل تحسين الأشغال العامة، مثل التخلص من النفايات، والصناعات الصغيرة، التي يتطلب الأمر إقامتها في الضواحي المحيطة بهذه المدن، أو نقلها من المواقع غير المناسبة داخل المدن إلى هذه الضواحي، حيث يمكن ضمان الوصول إليها وإدارتها بشكل أفضل. وستعمل الأمم المتحدة مع حكومة إسرائيل على متابعة العمل وفق هذا النهج.

4-5 الضفة الغربية – القدس الشرقية

33. تعتبر القدس الشرقية محط التركيز التقليدي للحياة السياسية والتجارية والدينية والثقافية الفلسطينية، فضلا عن كونها مركزا للخدمات الأساسية. مع ذلك، يجري فصل هذه المدينة بوتيرة متصاعدة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة بفعل الجدار، والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، والقيود المفروضة على حركة الفلسطينيين. كما أن السياسات التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية تؤثر سلبا على اقتصاد المدينة، وعلى وصول الفلسطينيين إلى الخدمات، وقدرتهم على تخطيط وتطوير مجتمعاتهم المحلية.

34. يعاني اقتصاد القدس الشرقية بشكل كبير من الإجراءات الإسرائيلية، بما في ذلك الجدار ونظام التصاريح، التي تحد من إمكانيات وصول وتنقل البضائع والناس (مثل المستهلكين والتجار والمستثمرين) الضرورية لازدهار أي اقتصاد، ما أدى إلى فصل اقتصاد المدينة تدريجيا عن الاقتصاد الفلسطيني الأوسع.⁵⁵ ورغم أن اقتصاد القدس الشرقية يتمتع بروابط مع الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أنه لا يندمج في أي منهما بشكل حقيقي، وهي حالة تورثه ركودا دائما.⁵⁶ فمشاركة الفلسطينيين في القدس الشرقية في القوى العاملة منخفضة بشكل بارز - بمعدل 40% في الفترة 2010-2012 في أوساط الذين أعمارهم 20 فأكثر.⁵⁷ وقد كشفت دراسة أجريت في عام 2013 للمشاريع التجارية الصغيرة في وسط القدس الشرقية أن أصحاب المشاريع التجارية بحاجة ماسة إلى جمعية محلية تساهم في تعزيز النشاط التجاري بطريقة متناسقة من خلال توفير الإرشاد، وتبادل المعلومات، والتشبيك، وخدمات تنمية القدرات.⁵⁸ وفي هذا السياق، وتمشيا مع الالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية، فسوف تشكل إعادة فتح الغرفة التجارية في المدينة التي أغلقتها السلطات الإسرائيلية منذ عام 2001 خطوة مهمة لتنشيط القطاع الخاص، وتعزيز النشاط الاقتصادي، ومعالجة انخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة، وارتفاع مستويات الفقر التي تمسّ بالفلسطينيين في المدينة.⁵⁹

35. إن ما نسبته 10% من أسرة مستشفيات الأراضي الفلسطينية المحتلة، موجود في المستشفيات الفلسطينية الست الموجودة في القدس الشرقية، وتخدم السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك سكان قطاع غزة.⁶⁰ وتقدم هذه المستشفيات خدمات وعلاجات تشمل العلاج

الإشعاعي والعلاج الكيميائي الخاص بمرضى السرطان، الذي لا يتوفر في أي مكان آخر من الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقتصر الدخول إلى القدس على المرضى المحولين من بقية مناطق الضفة الغربية، الذين يحتاجون إلى الحصول على تصاريح إسرائيلية لدخول المدينة، وعلى المرضى القادمين من قطاع غزة، الذين يحتاجون إلى تصاريح للخروج عبر معبر إيريز.⁶¹ (يتم تناول قضية الإحالات المرضية من قطاع غزة بمزيد من التفصيل في الفقرة 50 أدناه). ومع ذلك، فإن عدد الإحالات إلى مستشفيات القدس الشرقية أخذ في الازدياد.⁶² وفي الوقت نفسه، تواجه هذه المستشفيات مشاكل كبيرة في التدفقات النقدية، وذلك يعود في جزء منه إلى الديون المتراكمة على السلطة الفلسطينية لقاء الحصول على عناية متخصصة بالمرضى. ويتسبب هذا الوضع المالي في تأخير دفع مستحقات الموظفين والموردين. وفي تموز 2014، قدم الاتحاد الأوروبي مبلغ 13 مليون يورو لمستشفيات القدس الشرقية لتغطية التكاليف غير المدفوعة لإحالات المرضى التي تم تحويلها من خلال وزارة الصحة الفلسطينية. ونظرا لدورها الحاسم في توفير الخدمات الصحية للشعب الفلسطيني، فإن البلدان المانحة مدعوة إلى النظر في دعم مقدمي هذه الخدمات الصحية الهامة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

36. لا تتجاوز نسبة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في القدس الشرقية 13% من أراضي المدينة، وقد أصبح جزء كبير منها مبنيا بالفعل، ما أدى إلى ارتفاع كثافة السكن.⁶³ كما تتسبب مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية في إعاقة تواصل الأحياء الفلسطينية، وفي الحد من قدرتها على استيعاب سكانها، ما يؤدي إلى تفاقم المشكلة السكنية القائمة. لذا من الضروري أن تقوم السلطات الإسرائيلية بإيلاء الاهتمام اللازم لمبادرات التخطيط المجتمعي الفلسطينية من أجل إنشاء إطار إنمائي لتلبية الاحتياجات السكنية والاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية التي لا تزال معلقة، وصولاً إلى تحسين الظروف المعيشية لعشرات الآلاف من المقدسيين. فمن شأن هذه المخططات أن تمكن الفلسطينيين من الحصول على تراخيص بناء، وأن تتيح "إضفاء الطابع الرسمي" على المنازل التي بنيت بدون تراخيص إسرائيلية، وبالتالي ستساهم في منع هدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وما يترتب على ذلك من نزوح، خاصة أن ما لا يقل عن 33% من المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية تفتقر إلى تراخيص بناء إسرائيلية، مما يضع أكثر من 90,000 من السكان في دائرة الخطر بأن يتم إخلاؤهم وهدم منازلهم وتشريدتهم، ومما يثقل على الحاجة الملحة إلى دعم مبادرات التخطيط المجتمعي الفلسطينية.⁶⁴

37. هناك استمرار للتوتر والعنف في الحرم الشريف/ جبل الهيكل بين المصلين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبدعوى مخاوفها الأمنية، عززت إسرائيل القيود المفروضة على دخول الفلسطينيين إلى القدس، وأسفرت الاشتباكات بين المصلين وقوات الأمن الإسرائيلية عن جرح واعتقال عشرات الفلسطينيين. بالإضافة إلى ذلك، أدت محاولات جماعات يمينية إسرائيلية ممارسة طقوس دينية في الحرم الشريف/ جبل الهيكل إلى تفاقم التوتر. إزاء ذلك، يجب أن تمتنع جميع الأطراف عن ممارسة التحريض، ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة لجميع الأديان.

سادسا: قطاع غزة

38. أظهرت أسابيع من الصراع بوضوح صارخ، الحاجة إلى تغيير جوهري - من خلال رفع الحصار والسماح للفلسطينيين في قطاع غزة بأن يعيشوا حياة طبيعية، مع ضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم الأساسية، في حين تتم معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، ويتم منح الجهات المانحة الثقة بأن عملية إعادة الإعمار ستحظى بالدعم، وبأن مواد الإعمار ستستخدم للأغراض المدنية المقصودة. وقد تم التطرق للأسباب الكامنة وراء الصراع في قرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي صدر في أعقاب صراع 2008-2009، والذي لم يجر تنفيذه للأسف حتى الآن. علينا ألا نترك قطاع غزة في ظل الظروف التي كانت قائمة قبل التصعيد الأخير، خشية أن تستمر القيود التي تفرضها إسرائيل، متذرة بمخاوفها الأمنية، على القطاع - على خروج ودخول البضائع والناس، في تغذية عدم الاستقرار، وتراجع التنمية، والصراع، وجعل موجة التصعيد المقبلة مسألة وقت ليس إلا. في المقابل، ينبغي علينا اغتنام هذه الفرصة، لتحقيق الهدوء والتغيير التحولي في قطاع غزة. وهذا يعتمد على وجود آلية تمكن الحكومة من قيادة إعادة إعمار قطاع غزة، وتمكن القطاع الخاص من التنفيذ. من الضروري أيضا معالجة قضايا التنمية البنوية مثل الطاقة والمياه، وتوفير الخدمات، ولا سيما الصحة والتعليم، وتفعيل النشاط الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية. ويجب أن يعالج أي حل مستدام قضايا إعادة الإعمار، والحكم، والأمن في قطاع غزة، في سياق عودة سلطة فلسطينية شرعية واحدة إلى القطاع. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على السلطة الفلسطينية إصلاح جهاز الخدمة المدنية في سياق إعادة الهيكلة المؤسساتية، بما يشمل قطاع الأمن. وعلى السلطة الفلسطينية أيضا أن تتولى تدريجيا السيطرة الفعلية والحصريّة على استخدام القوة من خلال نشر قوات الأمن الفلسطينية على المعابر الحدودية وفي مختلف مناطق قطاع غزة. وعند الضرورة، ستقوم الأمم المتحدة، مستفيدة من وجودها على الأرض، وبالتعاون مع شركاء آخرين مثل الاتحاد الأوروبي، بدعم حكومة التوافق في تنفيذ هذه المهام.

39. لا تزال القضايا الملحة، المتمثلة بازدواجية الدوائر الحكومية ومشكلة رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة بدون حل، وتترك تأثيرها على أداء حكومة التوافق. وينبغي أن يرتبط حل هذه القضايا ببدء عملية إصلاح شاملة لجهاز الخدمة المدنية، يُصار من خلالها، على المدى المتوسط، إلى دمج الوزارات في كل من غزة ورام الله، وكذلك موظفيها، وتحديد العدد الصحيح لهم. وينبغي أن تسترشد هذه العملية بالمتطلبات الوظيفية وبالهدف المتمثل بتحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات. ومن خلال اعتماد نهج متسلسل، ينبغي إعطاء الأولوية لتلك الوزارات التي يجب أن تلعب دورا رئيسا في إعادة الإعمار والحكم. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هكذا مبادرة.

40. وصلت الخسائر البشرية للتصعيد الأخير في قطاع غزة مستوى مروعا. فقد قتل أكثر من 2,100 فلسطيني معظمهم من المدنيين.⁶⁵ كما قُتل أيضا في الجانب الإسرائيلي ستة وستون جنديا، فضلا عن ستة مدنيين. ومع تاجج الصراع، نزح ما يربو على ربع سكان قطاع غزة، حوالي 500,000 شخص، إلى مناطق أخرى داخل القطاع، ولجأوا إلى مراكز إيواء تابعة للأمم المتحدة والحكومة، ومراكز إيواء غير رسمية، وإلى منازل عائلات أخرى.⁶⁶ من ناحية أخرى، تعطلت الحياة في العديد من المدن والبلدات الإسرائيلية بفعل آلاف الصواريخ التي أطلقت من قطاع غزة خلال الحرب، ما ألحق أضرارا بالمنازل والبنية التحتية المدنية. بيد أن الضرر والدمار الذي وقع في قطاع غزة وطال الوحدات السكنية،

والمرافق التعليمية والصحية، ومواقع التراث الثقافي، وغيرها من مكونات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، قد سجل مستويات غير مسبوقه - إذ سيستغرق الأمر سنوات لإصلاح وإعادة بناء ما دُمر. وسوف يتسبب التلوث بمخلفات الحرب غير المنفجرة، إلى جانب ما يقرب من 1.5 مليون طن من الأنقاض الناتجة عن قصف المباني، في تعقيد جهود الإغاثة والإنعاش.⁶⁷ تجدر الإشارة إلى أن الكثير مما دُمر بعد جولات النزاع السابقة، بما فيها عملية "الرصاص المصوب" في 2008-2009، لم يتم إصلاحه أو إعادة بنائه، وما أدت إليه عملية "الجرف الصامد" هو زيادة تفاقم الاحتياجات بسبب التدمير الذي خلفته، ومما يزيد الطين بله ما يشهده قطاع غزة من نمو سريع في عدد السكان.

41. كان قطاع غزة يعاني، حتى قبل اندلاع الصراع، من نقص في منظومة الهياكل المادية الخاصة بالحياة المدنية. فكان هناك، على سبيل المثال، عجز بمقدار 71,000 وحدة سكنية و 250 مدرسة. يذكر أن إسرائيل أعادت فرض القيود على استيراد مواد البناء في تشرين الأول 2013 بعد اكتشاف الجيش الإسرائيلي نفقا بطول ميل يصل بين قطاع غزة وإسرائيل وتم بناؤه بألواح من الخرسانة.⁶⁸ في أعقاب هذه الحادثة، تم تعليق جميع مشاريع البناء تقريبا، بما في ذلك مشاريع الأمم المتحدة - رغم أن المواد المستوردة تحت رعاية الأمم المتحدة لم يتم استخدامها إلا لأغراض مدنية. وفي وقت لاحق، استؤنفت جميع مشاريع الأمم المتحدة المعتمدة سابقا، باستثناء مشاريع تبلغ قيمتها 11.6 مليون دولار. وما تزال مجموعة أخرى من المشاريع الجديدة للأمم المتحدة بقيمة 105 مليون دولار تنتظر موافقة السلطات الإسرائيلية. وتشير التقديرات الأولية للدمار الذي خلفته الحرب أن 26 مدرسة دمرت بالكامل، بينما تضررت 223 مدرسة و 11 مرفقا من مرافق مؤسسات التعليم العالي، كما أصيب 75 مستشفى وعيادة ومركزا صحيا بأضرار. بالإضافة إلى ذلك، طال القصف 13% من المساكن، حيث دُمرت 18,000 وحدة سكنية بالكامل أو تضررت بشدة، وتضررت 14,000 جزئيا. ومع أن هناك حاجة لإيجاد حلول سكنية مؤقتة لمشكلة المشردين داخليا الذين فقدوا منازلهم، والذين يقدر عددهم بأكثر من 108,000، تبقى الأولوية الرئيسة على المدى الطويل لإعادة الإعمار.⁶⁹

42. خلال الحرب اكتشف الجيش الإسرائيلي ودمر شبكة واسعة من الأنفاق التي تمتد من قطاع غزة إلى عدة نقاط داخل إسرائيل، والتي كانت حماس قد بنتها باستخدام المواد المهربة إلى قطاع غزة. لكن لم يدع أي طرف أن المواد التي تم استيرادها تحت رعاية الأمم المتحدة قد تم استخدامها لأي غرض سوى الأغراض المدنية، وليس هناك أي دليل يثبت عكس ذلك. ولا بد من القول أن قيام حماس بتسخير جهود وموارد لبناء هذه الشبكة من الأنفاق بغية شن هجمات ضد إسرائيل أمر غير مقبول.

43. إزاء الحجم الهائل للأضرار المدنية في قطاع غزة، يتطلب الأمر الآن إيجاد آلية جديدة لاستيراد مواد البناء "ذات الاستخدام المزدوج"، مثل حصى البناء وحديد التسليح والإسمنت، عبر المعابر القانونية. وتعمل الأمم المتحدة مع جميع الأطراف على إيجاد طريقة للتوصل إلى هذه الآلية، التي تسمح بالعمل على نطاق واسع، بما في ذلك أعمال تنفذ من خلال الحكومة الفلسطينية، وتمكن القطاع الخاص من المشاركة، مع توفير ضمانات للحكومة الإسرائيلية والجهات المانحة بأن المواد تستخدم لأغراض مدنية. وتأمل الأمم المتحدة أن يتم إبرام ذلك الاتفاق على وجه السرعة وقبل التنام لجنة الارتباط الخاصة (AHLC) بوقت طويل. فمن الضروري أن يبدأ العمل على نطاق واسع في ظل هذا الترتيب الجديد،

الذي يبدأ بالموافقة على تنفيذ برنامج يتضمن مشاريع تتجاوز قيمتها 105 ملايين دولار، ما يمثل بادرة أولى على حسن النية، ويمهد الطريق للموافقة على برنامج ثان مابين في "خطة الأمم المتحدة لدعم التحول في قطاع غزة".

44. كانت إمدادات الكهرباء في قطاع غزة قبل الحرب أقل بكثير من المطلوب، إذ لم تجري تلبية سوى 46% من الطلب المقدر.⁷⁰ وقد تضررت شبكة الكهرباء بشدة خلال الحرب، وتم قصف محطة كهرباء غزة - الوحيدة في قطاع غزة- التي كانت توفر حوالي ثلث الطاقة الكهربائية للقطاع، حيث أصيبت بأضرار بالغة، ولا تزال معطلة. ورغم أن الخطوط المغذية القادمة من إسرائيل أعيد تأهيلها، إلا أن الأضرار التي لحقت بالشبكة لا تزال بانتظار الإصلاح، في إطار برنامج للأعمال الفورية والضرورية. ويترك نقص الكهرباء آثارا سلبية واسعة على رفاه الناس وعلى الاقتصاد، حيث يمسّ بتشغيل مضخات المياه، ومحطات ضخ مياه الصرف الصحي، ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات تحلية المياه، والخدمات الصحية، والمدارس، والقطاع الخاص، والأسر. وقد ظهرت في الفترة الأخيرة تقديرات محدثة لاحتياجات قطاع غزة من الكهرباء تفيد أن هذه الاحتياجات ستواصل صعودها لتبلغ 850 ميغاوات بحلول عام 2020، وذلك استنادا إلى النشاط الاقتصادي "الطبيعي"، الذي مع ذلك يتعذر تحقيقه حاليا، وإلى تشغيل المرافق الأساسية، بما في ذلك محطات معالجة المياه ومحطات التحلية. وبالنظر إلى ما هو أبعد من إصلاح الأضرار التي ألحقتها الحرب بشبكة الكهرباء، فإن هذا الوضع يسלט الضوء على الحاجة إلى نهج شامل، يفضي إلى حل بنيوي مستدام لمشاكل الطاقة الحالية في قطاع غزة، ويلبي الاحتياجات المستقبلية. (لمزيد من التفاصيل حول مشكلة الطاقة والحلول المؤقتة والبنوية لها انظر الملحق (أ)).

45. هناك نقص كبير في المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة، في ظل اعتماد إمدادات المياه إلى حد كبير على الخزان الجوفي. وقد أدى الاستخراج الجائر إلى زيادة تسرب المياه المالحة وانخفاض جودة المياه، في حين يؤدي التلوث بمياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مزيد من التدهور، مع احتمال أن تتعدى عواقب ذلك حدود قطاع غزة. وهناك كميات محدودة من المياه يتم استيرادها من إسرائيل، ويتم الحصول عليها من مرافق صغيرة لتحلية المياه المالحة، علما بأن الوسيلة الثانية تؤدي إلى زيادة التأثير السلبي على المياه الجوفية. وقد تم ربط تدني نوعية المياه بظهور نسبة عالية من الأمراض المتصلة بالمياه بين السكان.⁷¹ وتكشف التقديرات الأولية عن مدى الضرر الذي ألحقت به الحرب بشبكات المياه والصرف الصحي، والذي شمل: 15 بئرا للمياه، و 11 خزانا عاما للمياه، و 7 محطات تحلية، و 12 محطة لضخ مياه الصرف الصحي، و 4 محطات لمعالجة المياه العادمة، و 17.5 كم من شبكات المياه، و 10.3 كم من شبكات الصرف الصحي، إضافة إلى عدد كبير من السيارات والشاحنات والحفارات المملوكة لسلطة المياه الفلسطينية. ومن المتوقع أن تزداد الاحتياجات المائية السنوية في قطاع غزة مستقبلا مع تزايد النمو السكاني، وذلك من 200 مليون متر مكعب في 2013 إلى 270 مليون متر مكعب في 2020.⁷² ومع أن إصلاح الأضرار التي لحقت بشبكات المياه والصرف الصحي يعتبر أولوية لخدمة الصالح العام للسكان في قطاع غزة، إلا أن هناك حاجة لتبني نهج شامل لمعالجة

القضايا البيئية، وتلبية الاحتياجات المائية المستقبلية بطريقة مستدامة. (لمزيد من التفاصيل حول مشكلة المياه والحلول المؤقتة والبيئية لها انظر الملحق (أ)).

46. أدى الحصار والقيود المفروضة في قطاع غزة، حتى قبل الحرب الأخيرة، على الواردات والصادرات والمبيعات إلى الضفة الغربية، إلى إضعاف القطاع الخاص والحد بشدة من فرص كسب العيش.⁷³ وتشير التقديرات الأولية إلى أن 126 منشأة صناعية، و 1,060 مؤسسة تجارية تم تدميرها خلال الحرب، وأن 234 منشأة صناعية، و 4,000 مؤسسة، إضافة إلى المنطقة الصناعية في غزة قد تضررت جزئياً. كما وقعت أيضاً خسائر كبيرة في الآلات والمعدات، والبنية التحتية الزراعية، والثروة الحيوانية، والدواجن، والأراضي الزراعية، وغيرها من الأصول الإنتاجية.⁷⁴ ومع أن إعادة تأهيل البنية التحتية الاقتصادية تعد أولوية تستهدف مساعدة القطاع الخاص في استعادة نشاطه في قطاع غزة، يبقى تمكين التجارة الخارجية عاملاً حاسماً في إنجاح الإنعاش الذي يفوقه القطاع الخاص والتنمية المستدامة طويل الأمد لاقتصاد قطاع غزة. وسوف يؤدي رفع القيود المفروضة على عمليات النقل التجارية من وإلى الضفة الغربية، وفتح الباب أمام التجارة مع إسرائيل وغيرها من الدول، في وقت تتم فيه معالجة المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، إلى تمكين القطاع الخاص، خاصة في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والتصنيع، من استعادة قدرته التنافسية. وتعد القدرة على التجارة مع الخارج أمراً ضرورياً بسبب صغر السوق في قطاع غزة ومحدودية قوتها الشرائية.⁷⁵ وقبل الأزمة، كانت الصادرات السلعية تشكل أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقتصر على عدد قليل جداً من المواد، أبرزها المنتجات الزراعية، وكانت مدعومة إلى حد كبير بالتمويل الأجنبي، ووجهاتها التصديرية محدودة.⁷⁶ وفي حين تسمح إسرائيل للبضائع من قطاع غزة بالمرور عبر أراضيها متوجهة إلى بلدان أخرى، إلا أنها لا تسمح، إلا في حالات استثنائية، بالتصدير إلى إسرائيل أو نقل السلع إلى الضفة الغربية – اللتين تعتبران السوقين التقليديتين والطبيعتين لقطاع غزة، وذلك جزئياً بسبب القرب الجغرافي والاندماج الاقتصادي.⁷⁷ وما زالت هذه القيود قائمة رغم تبرع الحكومة الهولندية مؤخراً للسلطة الفلسطينية بجهاز مسح ضوئي أمني، ليتم تركيبه في معبر كرم أبو سالم التجاري.⁷⁸ تجدر الإشارة إلى أنه سُمح استثنائياً في عام 2013 بتصدير شاحنتين من سعف النخيل لإسرائيل، وبنقل 15 شاحنة من البسكويت المحشو بالتمر (date bars) لصالح مشروع للأمم المتحدة في الضفة الغربية.

47. يتطلب الأمر تخفيف القيود من أجل تحفيز الصناعات الأخرى التي تلبى أساساً احتياجات السوق المحلية، ويمكنها أيضاً أن تشكل مصدراً هاماً لسبل العيش، مثل صيد الأسماك. فقد شكل صيد الأسماك وما يرتبط به من أعمال، مصدر رزق لآلاف الأسر في قطاع غزة، إلا أن هذا العدد انخفض بشكل حاد جراء تقليص المساحة المتاحة للصيد منذ عام 2000.⁷⁹ وحالياً لا تسمح إسرائيل بالدخول في البحر إلى أكثر من ستة أميال بحرية من الشاطئ. لذا من الضروري توسيع نطاق الصيد إلى 12 ميلاً بحرياً حسب ما أعلن في تفاهات القاهرة (لا يزال ذلك أقل من نطاق الصيد البالغ 20 ميلاً بحرياً حسب اتفاقيات أوسلو)، وبما يتماشى مع المخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، من أجل إتاحة المجال للفلسطينيين لتحسين سبل عيشهم من خلال الوصول إلى مناطق صيد الأسماك المنتجة، والتي تبدأ عند ثمانية أميال بحرية من الشاطئ.

48. شكل الحفاظ على جودة التعليم في قطاع غزة تحدياً قبل الحرب الأخيرة، ويعود ذلك جزئياً إلى نقص المدارس.⁸⁰ كما عانت الكثير من المدارس القائمة من ضعف البنية التحتية ونقص مرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية.⁸¹ ولم يكن التعليم يستجيب بشكل كامل لاحتياجات الطلاب، وكان المعلمون وغيرهم من كادر التعليم يفتقرون في الغالب إلى المؤهلات المطلوبة. وقد أدت الحرب الأخيرة إلى تفاقم هذه التحديات التي كانت قائمة ما قبل الأزمة. فعدد كبير من المرافق التعليمية تم تدميرها أو إلحاق الضرر بها، ما فاقم النقص في الحيز المدرسي.⁸² وتم تحويل ما مجموعه 125 مدرسة إلى أماكن إيواء مؤقتة للنازحين، وسوف تحتاج إلى إعادة تأهيل.⁸³ كما سُجلت أيضاً خسائر كبيرة في المواد التعليمية، والأثاث المدرسي، ومستلزمات الطلاب. ويحتاج العديد من الطلاب، مثل أولئك الذين أصيبوا بإعاقات أو عاهات، أو الذين تعرضوا لصدمات نفسية، إلى عناية خاصة. وبسبب الحرب تم تأجيل بدء العام الدراسي 2015/2014.⁸⁴ وبالإضافة إلى إعادة إعمار وتأهيل المرافق وبناء المزيد من المدارس لمواكبة النمو السكاني، فإن تلبية احتياجات الإنعاش والتنمية طويلة الأجل لقطاع التعليم تتطلب استبدال المواد التعليمية والأثاث والمستلزمات التي فُقدت أو دُمرت. ولاستكمال توفير الدعم النفسي والأنشطة اللاصفية للطلاب، يتطلب الأمر تنمية قدرات المعلمين على تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب، وتوفير تعليم جيد وجامع، لهم وإكسابهم مهارات حياتية.⁸⁵

49. قبل الأزمة، كانت المرافق الصحية في قطاع غزة بحاجة إلى إعادة تأهيل أو تحسين، ولم تكن الخدمات الصحية في مستواها الأمثل. وكان القطاع الصحي يعاني منذ فترة طويلة من نقص في الوقود والكهرباء، فضلاً عن النقص المتكرر في الأدوية والمستلزمات والمعدات اللازمة لرعاية المرضى.⁸⁶ ويتسبب هذا الوضع في ارتفاع عدد الإحالات المكلفة إلى الخارج لحالات طبية كان يمكن علاجها داخل قطاع غزة لو كانت المستلزمات متوفرة. وتشكل التكلفة المرتفعة للإحالات (التي بلغت على سبيل المثال أكثر من 9 مليون شيكل في نيسان 2014) عبئاً ثقيلاً على كاهل النظام الصحي الحكومي وعلى موازنة السلطة الفلسطينية.⁸⁷ وقد تم تقديم بعض الإغاثة العاجلة على شكل تبرعات عينية جُمعت من الجهات المانحة والشركاء في مجال الصحة، إضافة إلى مساهمات مالية لشراء مستلزمات طبية، مما ساعد المستشفيات في تغطية احتياجاتها ذات الأولوية للأدوية الأساسية، وقُلل من عدد الإحالات، وأدى بالتالي إلى تقليل العبء المالي على موازنة السلطة الفلسطينية. مع ذلك، من الضروري إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة النقص البنيوي في الأدوية والمستلزمات الطبية، لتعزيز حصول المرضى على الخدمات الصحية، والمساهمة في تقليل نفقات السلطة الفلسطينية في مجال الصحة. ومما يزيد الطين بله، ما تشير إليه التقييمات الأولية من أن الحرب تسببت في إلحاق الضرر بأكثر من نصف المستشفيات والعيادات الرئيسية في القطاع، ما أدى إلى إغلاق عدد من المرافق في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة بشكل حاد إلى الخدمات الطبية.⁸⁸ كما أن هناك عدد من سيارات الإسعاف التي دمرت وتضررت. ولا يزال نقص الأدوية والمستلزمات يشكل تحدياً، ناهيك عن نقص الوقود لمولدات الكهرباء التي تعتمد المستشفيات الآن عليها، وستبقى كذلك إلى أجل غير مسمى. وفضلاً عن إعادة بناء المرافق الطبية وتعويض المعدات المفقودة، ستكون هناك حاجة إلى التزام طويل الأجل بتوريد الوقود والأدوية، وذلك من أجل معالجة القضايا البنيوية التي تؤثر على تقديم الخدمات الصحية.

50. يتسبب تقييد الدخول إلى قطاع غزة والخروج منه عبر معبر (إيريز) ومعبر رفح في معاناة السكان المدنيين. ورغم أن عدد التصاريح الممنوحة لرجال الأعمال والمرضى وغيرهم للمرور عبر معبر (إيريز) شهد ازديادا مستمرا حتى حزيران 2014، قامت السلطات المصرية، منذ تموز 2013، بفتح معبر رفح بشكل غير منتظم للحالات الاستثنائية والقوافل الإنسانية فقط، متذرة بدواع أمنية.⁸⁹ وخلال الحرب، هبط عدد الإحالات بشكل كبير بسبب القيود الأمنية المشددة على الحركة داخل قطاع غزة، وبسبب أولويات وزارة الصحة خلال حالة الطوارئ.⁹⁰ وقد سُمح لما مجموعه 465 مصابا بالخروج من قطاع غزة لتلقي العلاج في المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وفي بلدان أخرى في المنطقة أو في أوروبا.⁹¹ ثم شهد العبور عبر معبر رفح تحسنا، ولكن ذلك اقتصر على المصابين (حيث اجتاز المعبر 143 مصابا في تموز، مقابل 10 فقط في حزيران). في المقابل، سُجل انخفاض في معدل الموافقات على تصاريح عبور لمرضى عبر (إيريز) (من 84% في النصف الأول من عام 2014 إلى 66% في تموز 2014). وخلال الحرب ساعدت الأمم المتحدة في إجلاء الرعايا من حملة الجنسيات المزدوجة من قطاع غزة أربع مرات عبر معبر (إيريز)، ومرتين عبر معبر رفح. تجدر الإشارة إلى أن تسهيل المرور عبر المعابر للمرضى والطلاب ورجال الأعمال وغيرهم من المدنيين يعد أمرا ضروريا لإنعاش قطاع غزة وإحداث تغيير تحولي فيه.

51. يجب النظر إلى الدمار الذي سببته الحرب الأخيرة باعتباره تذكيرا صارخا للجميع بأن الوضع في قطاع غزة غير مستدام وأن حربا أخرى ستكون كارثية. لذا فإن لدينا واجبا مقدسا لتغيير مفاعيل الوضع في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه أيضا معالجة الوضع في الضفة الغربية، مدفوعين بشعور متجدد بالحاجة لهذا الوضع. هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن أن يرسى الأساس لحياة مدنية كريمة، ولجهود متجددة لإحلال السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

52. أثناء كتابة هذا التقرير، تواصل الأمم المتحدة العمل بشكل مكثف مع الأطراف، لبلورة آلية للشروع في إعادة تأهيل المساكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، سيقوم منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، بتقديم إحاطة لمجلس الأمن الدولي في 16 أيلول، وللجنة الارتباط الخاصة في 22 أيلول.

الملحق (أ): الطاقة والمياه في قطاع غزة - التدابير المؤقتة والحلول البنيوية

مقدمة⁹²

من المتوقع أن يكون عدد سكان قطاع غزة بحلول عام 2020، قد ارتفع إلى 2.1 مليون نسمة مقارنة بالعدد الحالي الذي يقدر بحوالي 1.8 مليون.⁹³ ويشكل هذا عبئاً إضافياً على جميع القطاعات، خاصة الطاقة والمياه. يعاني قطاع المياه من انخفاض جودة وتوفر المياه. وقد أدى الاستخراج الجائر من خزان المياه الجوفي إلى زيادة تسرب المياه المالحة، في حين يؤدي التلوث بمياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى مزيد من التدهور، مع احتمال أن تتعدى عواقب ذلك حدود قطاع غزة. أما بالنسبة لقطاع الطاقة، فيؤدي عدم تلبية الاحتياجات للطاقة، وحالات انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، إلى منع نشوء قطاع خاص قابل للحياة، وفرص اقتصادية تواكب تزايد السكان.

هناك مجموعة من القطاعات التي تحتاج الآن إلى تركيز أكبر. مع ذلك، يشكل القطاعان اللذان يتم تناولهما هنا، الطاقة والمياه (معالجة مياه الصرف الصحي وتحلية المياه)، نقطة ارتكاز تجعل التقدم في جميع القطاعات أمراً ممكناً، بما في ذلك نمو القطاع الخاص. أضف إلى ذلك أن قطاعي الطاقة والمياه لهما تأثير مباشر على السكان المدنيين، ومن شأنهما أن يساعدا قطاع غزة على تعزيز اكتفائه الذاتي، ومن منظور أوسع، من شأنهما أن يساعدا على استقرار الوضع العام بوسائل منها احتمالية تزايد النشاط الاقتصادي.

يهدف هذا الملحق إلى تقديم عرض موجز للفجوات الحالية في قطاعي الطاقة والمياه، إلى جانب التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لمعالجة هذه الفجوات. وفي حين سيتم تنفيذ هذه التدابير على مدى الفترات الزمنية المحددة في هذه الورقة، إلا أن الترابط بين جميع المكونات المحددة، يستوجب الاتفاق على مجمل البرنامج المحدد في هذه الورقة، إذا أردنا إحراز تقدم في كل مكون على حدة.

الطاقة

كانت إمدادات الكهرباء لقطاع غزة حتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة، أقل بكثير من المطلوب، فلم يتم توفير سوى 200 ميغاوات من الكمية المطلوبة البالغة 450 ميغاوات.⁹⁴ وقد أدى ذلك إلى انقطاع الكهرباء لمدة 12-16 ساعة يومياً، ما أثر سلباً على الخدمات الصحية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، والمدارس، والقطاع الخاص. باختصار، تعتبر الطاقة ضرورية لتشغيل مجموعة كاملة من الخدمات الأساسية وللاقتصاد في قطاع غزة. وخير مثال على ذلك محطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي المخطط لها، والتي بدونها ستلحق بالموارد المائية في قطاع غزة (الخزان الجوفي) أضرار لا يمكن إصلاحها.

ظهرت في الفترة الأخيرة تقديرات محدثة لاحتياجات قطاع غزة من الكهرباء تفيد أن هذه الاحتياجات ستواصل صعودها لتبلغ 850 ميغاوات بحلول عام 2020، وذلك استنادا إلى النشاط الاقتصادي "الطبيعي"، الذي مع ذلك يتعذر تحقيقه حاليا، وإلى تشغيل المرافق الأساسية، بما في ذلك محطات معالجة المياه ومحطات التحلية.⁹⁵ ويتجاوز هذا الرقم أربعة أضعاف كمية الكهرباء التي يتم توفيرها حاليا.⁹⁶ لذا من الضروري تبني نهج شامل لمعالجة موضوع الطاقة في قطاع غزة من أجل سد هذه الفجوة.

النهج الشامل

يتطلب النهج الشامل لمعالجة أزمة الطاقة في قطاع غزة اتخاذ تدابير على المدى القصير والمتوسط والطويل، كما هو مبين أدناه:

على المدى القصير: إعادة محطة كهرباء غزة للخدمة وإعادة تأهيل/ تطوير البنية التحتية للطاقة:

أ. حالما يعاد تشغيلها من جديد، يجب الحفاظ على الحد الأدنى من الإنتاج في محطة كهرباء غزة باستخدام الديزل كإجراء يهدف إلى سد الفجوة لفترة محددة من الزمن، في حين يتم تنفيذ التدابير الإضافية المحددة أدناه (لا سيما إنشاء خط نقل كهربائي بطاقة 161 كيلو فولت).⁹⁷ قبل تعطيل محطة كهرباء غزة أثناء "عملية الجرف الصامد" كان إنتاج الكهرباء في المحطة يتم من خلال دعم مالي يبلغ حوالي 10 ملايين دولار شهريا لشراء الوقود. وسيساعد الحفاظ على الحد الأدنى من إمدادات الكهرباء في قطاع غزة، شركة توزيع كهرباء محافظات غزة في الحفاظ على التحسن في مستويات التحصيل الذي أنجز خلال النصف الثاني من عام 2013، لأن الحفاظ على هذه المستويات، وفي الوضع المثالي، تحسينها، أمر ضروري لضمان توفر القدرة على شراء الوقود لتوليد الطاقة، وعلى المحافظة على البنية التحتية.

ب. تحسين شبكة توزيع الكهرباء للحد من الفاقد، وتحسين جودة الإمدادات، والمحافظة على ازدياد معدلات التحصيل لرسوم الكهرباء.

على المدى المتوسط: استيراد الكهرباء من خلال خطوط ضغط عال (خطين بطاقة 161 كيلو فولت)

أ. تمكين استيراد 150-300 ميغاوات إضافية من الكهرباء من إسرائيل بتكلفة فعالة، للحد من نقص الطاقة، وتأمين الكهرباء اللازمة لإنشاء محطات معالجة المياه والتحلية المخطط لها.

يتطلب استيراد هذه الكمية (150-300 ميغاوات) إنشاء خط أو أكثر من خطوط النقل الكهربائي ذات الضغط العالي (161 كيلو فولت)، المقرر إنشاؤها أصلا في عام 2008، فضلا عن إبرام اتفاقية شراء للكهرباء بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل. ومن المتوقع أن يتطلب إكمال الإنشاء المادي للخط حوالي 12 شهرا، كما يتطلب أيضا إنشاء خط نقل جديد في شمال غزة.

ب. من المتوقع أن يساعد التوليد المحدود للكهرباء في محطة كهرباء غزة (حوالي 55 ميغاوات)، إلى جانب استيراد كمية إضافية من الكهرباء من إسرائيل، إلى حد كبير في تغطية الفترة الفاصلة حتى يصبح قطاع غزة قادرا على توليد المزيد من الكهرباء بشكل مستدام محليا، وكذلك من خلال زيادة الواردات عبر الشبكة العربية الإقليمية (Arab Regional Grid - ARG).

حلول هيكلية طويلة الأجل: تحويل محطة كهرباء غزة لتعمل على الغاز، والوصول إلى الشبكة العربية الإقليمية.

من الضروري توفر عنصرين متأخرين إضافيين لحل أزمة الطاقة في قطاع غزة:

أ. تزويد محطة كهرباء غزة بالغاز الطبيعي وإعادة تحويل المحطة لتعمل على الغاز الطبيعي الذي صممت أصلا لتعمل عليه. ويتطلب توريد الغاز الطبيعي لمحطة كهرباء غزة أعمالا مادية (إنشاء خط أنابيب)، وكذلك اتفاقية شراء تنجزها السلطة الفلسطينية. وتقوم الحكومة الفلسطينية حاليا ببذل جهود لاستكشاف موارد الغاز قبالة ساحل قطاع غزة (حقل غزة البحري)، التي من المرجح أن تكون قادرة على تزويد محطة كهرباء غزة بكميات كافية من الغاز لهذا الغرض. ومن المتوقع أن يتطلب استكمال هذين العنصرين من 18-24 شهرا (لغاية 2016). وقد أبد المشغل استعداداه لإعادة تحويل محطة كهرباء غزة، وكذلك توسيع طاقتها الإنتاجية إلى 240 ميغاوات باستخدام الغاز الطبيعي.

ب. من شأن تعزيز استيراد الكهرباء من الشبكة العربية الإقليمية عبر مصر أن يوفر لقطاع غزة مصدرا آخرًا للكهرباء، فعلا من حيث التكلفة يمكن الاعتماد عليه، فضلا عن مساهمته في ضمان تنويع مصادر الإمداد. يتطلب ذلك تحسن الأوضاع الأمنية في سيناء، وقبولا من طرف الحكومة المصرية. كما تتطلب زيادة واردات الكهرباء عبر الشبكة العربية الإقليمية، بما مقداره 350 ميغاوات وفق التوقعات الأولية، مجموعة من أعمال البنية التحتية تنفذ في قطاع غزة وينفذ جزء منها في مصر. ويمكن أن يبدأ الاستيراد الفعلي للكهرباء من الشبكة العربية الإقليمية في عام 2017، نظرا للقضايا المبينة أعلاه.

المياه

يعاني قطاع غزة من نقص كبير في المياه، ومزيد من التراجع في جودة المياه الجوفية بسبب الاستخدام غير المستدام. على سبيل المثال، وجد مسح أجري في عام 2009 أن جميع آبار قطاع غزة التي أخذت منها عينات قد تجاوزت المستوى المسموح به على الأقل لواحد من المعايير التي تحددها منظمة الصحة العالمية لكل من الكلورايد، والنترات، والفلورايد، والكبريتات.⁹⁸ تعتمد إمدادات المياه في قطاع غزة لحوالي 1.8 مليون فلسطيني بشكل كبير على المياه الجوفية. ويتم استيراد كمية محدودة من المياه من إسرائيل (4.7 مليون متر مكعب/ سنة في عام 2011). كما يتم الحصول على كميات صغيرة إضافية من مرافق صغيرة لتحلية المياه المالحة، ما يترك أيضا تأثيرا سلبيا على الخزان الجوفي. ويتم على نطاق واسع تقدير الإنتاج

المستدام للخران الجوفي في حدود 55 مليون متر مكعب/ سنة، بينما تشير التقديرات إلى أن مستوى الضخ من الخزان في الفترة الأخيرة قد وصل حوالي 190 مليون متر مكعب/ سنة. وقد زادت معدلات السحب هذه على مدى العقود الثلاثة الماضية بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، منها نقص الاستيراد من إسرائيل، وانتشار الآبار غير المرخصة. ومن المتوقع أن يؤدي تزايد النمو السكاني إلى زيادة الاحتياجات المائية المستقبلية لقطاع غزة من 200 مليون متر مكعب/ سنة في 2013 إلى 270 مليون متر مكعب/ سنة في 2020.⁹⁹ وبالإضافة إلى المخاوف بشأن كمية المياه، هناك أيضا تحديات كبيرة تتعلق بجودة المياه. فقد سهّل الضخ الجائر للمياه الجوفية تسرب المياه المالحة من البحر. بالإضافة إلى ذلك، يتسلل التلوث إلى المياه الجوفية الضحلة من جهة السطح، والسبب الرئيس لذلك هو مياه الصرف الصحي غير المعالجة، ما يؤدي مثلا إلى ارتفاع مستويات النترات. وتحتل جودة المياه في قطاع غزة مرتبة متدنية جدا قياسا بالمبادئ التوجيهية الدولية للمياه الصالحة للشرب،¹⁰⁰ ما أدى إلى ظهور نسبة عالية من الأمراض المتصلة بالمياه بين السكان.¹⁰¹ ويتزايد التدهور في نوعية المياه جراء عدم تلبية الاحتياجات إلى الطاقة. على سبيل المثال، أثناء انقطاع التيار الكهربائي تتوقف محطات ضخ مياه الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل، ما يؤدي إلى زيادة التلوث الناتج عن المياه غير المعالجة.

النهج الشامل

على أساس نماذج لنوعية المياه في المستقبل، سلّط عدد من المراقبين الضوء على احتمال أن يؤدي المزيد من التدهور في نوعية وكمية المياه في الخزان الجوفي إلى "انهياره".

وفيما يلي مجموعة من التدخلات الضرورية الممتدة من المدى القصير إلى المدى الطويل بهدف تجنب الوصول إلى هذا الوضع.

من المدى القصير إلى المدى المتوسط (0-3 سنوات):

- **زيادة الواردات من إسرائيل:** بموجب هذه المبادرة ستتم زيادة الواردات السنوية من المياه من شركة (ميكوروت) إلى قطاع غزة بمقدار 40 مليون متر مكعب/ سنة. ويستتبع ذلك أيضا توسيع خط المياه الرئيس لإتاحة تدفق المزيد من المياه إلى قطاع غزة، التي لا تتجاوز حاليا حوالي 15 مليون متر مكعب في السنة، بما في ذلك خط أنابيب (ناحال عوز) الذي لا يعمل في الوقت الراهن. ويبلغ سعر الجملة الحالي للمياه (ذات المصدر المختلط) حوالي 0.71 دولار (2.6 شيكل). ومن الضروري إبرام اتفاق طويل الأجل للإمداد بالمياه، إلى جانب قيام السلطة الفلسطينية أو الجهات المانحة بتوفير ضمانات للدفع. ويتطلب الأمر أيضا تقييم تكلفة الخطوط الرئيسة بمزيد من التفصيل.¹⁰²

- **بناء محطات تحلية صغيرة الحجم لسد الحاجة على المدى القصير (STLV):** يمكن أن يساعد هذا النوع من محطات تحلية المياه، الوارد في استراتيجيات سلطة المياه، على تخفيف حالات النقص العاجلة. ويمكن أن تصبح وحدات تحلية المياه النموذجية جاهزة للعمل في غضون 40 أسبوع، وأن

توفر مياها صالحة للشرب. وربما يتم خلط الماء الذي تنتجه هذه الوحدات مع مياه جوفية أقل جودة لخفض التكلفة على المستهلكين. وسوف يتم إنشاء ثلاثة (وقد تصل إلى عشرة) وحدات من هذا النوع بطاقة إنتاج قدرها 5 ملايين متر مكعب/ سنة للوحدة، وذلك لتوفير ما مجموعه 55 مليون متر مكعب / سنة من المياه الإضافية. ويتطلب إنشاء هذه المحطات حفر آبار على الشاطئ، إضافة إلى الربط مع شبكة المياه المحلية أو نقل المياه بالشاحنات للمستهلكين. وتقدر التكاليف بحوالي 12 مليون دولار لكل وحدة بطاقة إنتاج 5 ملايين متر مكعب/ سنة.¹⁰³

على المدى الطويل (3-7 سنوات):

- **معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها في الزراعة:** في الوقت الحالي يتم تصريف مياه الصرف الصحي جميعها تقريبا في البحر، أو تتسبب هذه المياه في تلويث الخزان الجوفي. وهناك محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي قيد الإنشاء في شمال قطاع غزة، ومن المقرر إنشاء اثنتين أخريين، واحدة في وسط القطاع، وأخرى في جنوبه. الهدف من هذه المحطات هو إعادة استخدام حوالي 40% من المياه المعالجة في ري المزروعات خاصة المحاصيل العلفية وأشجار الفاكهة، والباقي لإعادة تغذية الخزان الجوفي حيثما أمكن. في عام 2011، كانت شبكة الصرف الصحي تخدم 72% من السكان.¹⁰⁴ ويمكن تجميع ومعالجة المزيد من مياه الصرف الصحي في حال كانت جميع المنازل مربوطة بالشبكة. وتقدر تكلفة إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة إنتاج 42 مليون متر مكعب/ سنويا بحوالي 205 مليون دولار.¹⁰⁵ كما تقدر الطاقة اللازمة لتشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومشاريع إعادة استخدام المياه التابعة لها بحوالي 32 ميغاوات.

- **بناء محطة واسعة النطاق لتحلية المياه في قطاع غزة:** تشمل الخطط الحالية إنشاء محطة لتحلية المياه بحلول 2017-2018 تستخدم تقنية التناضح العكسي (Reverse Osmosis technology). إذا تم بناء هذه المحطة، فسوف توفر حوالي 55 مليون متر مكعب/ سنويا، ويمكن في مرحلة ثانية زيادة الكمية لتصل حوالي 120 مليون متر مكعب/ سنويا. ويبلغ مقدار الكهرباء الإضافية المطلوبة للمحطة والمشاريع المرتبطة بها حوالي 35 ميغاوات، على اعتبار أنها ستنتج 55 مليون متر مكعب/ سنة. مع ذلك، لم يتم بعد تأمين التمويل لكامل المشروع الذي تبلغ تكلفته 450 مليون دولار، وبالتالي لا تزال هذه المبادرة معلقة. وتشمل التكلفة الإجمالية 230 مليون دولار لمحطة تحلية المياه نفسها، إلى جانب مصاريف إضافية لإنشاء محطة توليد كهرباء تلبى الاحتياجات الإضافية من الطاقة، وخط ناقل رئيس للمياه، وتنفيذ مبادرة لخفض نسبة المياه التي لا تدر إيرادات.^{106 107}

استنتاجات

إن إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والطاقة، لتعود إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحرب الأخيرة ستبقى قاصرة إلى حد كبير عن تلبية احتياجات الطاقة والمياه في قطاع غزة، إذ سيبقى هناك عجز واضح في قطاعي الطاقة والمياه. وللحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الوضع، من المطلوب اتخاذ تدابير قصيرة ومتوسطة الأجل للسنوات الثلاث المقبلة تؤدي إلى استقرار الوضع، في حين يتم اعتماد مقاربات أطول مدى. إن التقدم في مختلف القطاعات يرتبط بشكل حاسم، بتحسين إمدادات ومعالجة المياه الذي يتطلب بدوره زيادة إمدادات الطاقة.

ومن أجل التقدم في هذا النهج الشامل للعمل في القطاعين، من الضروري التوصل إلى اتفاق شامل بشأن برنامج العمل المبين أعلاه، وتتبع أهمية ذلك من أن الخطوات التحضيرية في مجال تحلية المياه، على سبيل المثال، لن تكون ممكنة دون وجود ضمانات قوية بتوفير ما يكفي من الكهرباء مقدما. فتجربة الجهات المانحة مع مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة (NGEST)، الذي لم يجر تشغيله حتى الآن لعدم تقديم ضمانات بتوفير الكهرباء، عززت من أهمية تأمين إمدادات كافية من الكهرباء لمتابعة العمل في هذه المشاريع الهامة. وحالما يتم الاتفاق على برنامج عمل من هذا القبيل، ستقوم كل جهة من الجهات الفاعلة العاملة في أي من المجالات المحددة، بالمضي قدما في إنجاز الأعمال الفنية المطلوبة. وفي موازاة ذلك، ستسعى هذه الجهات للحصول على التمويل الذي على الأرجح سيكون أكثر يسرا، من خلال التأكيد على أن النهج الشامل الوارد في هذه الورقة قد تم الاتفاق عليه.

جدول تلخيصي: البنية التحتية للمياه في قطاع غزة

الاسم	الموقع	الحالة	ملاحظات	طاقة المعالجة/ الإنتاج	التكلفة (المتوقعة)	الطاقة اللازمة
محطات قائمة						
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا	بيت لاهيا	أنشئت في 1967، وخضعت للتطوير في التسعينات ومطلع هذا القرن	يجب وقفها عن العمل فور الانتهاء من مشروع معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة. هناك حاجة ملحة لتنظيف البرك. معدل التدفق الحالي 28,000 متر مكعب/ يوم، تعالج جزئياً ويتم تصريفها إلى أحواض ترشيح، ما يؤدي إلى مخاطر كبيرة على الخزان الجوفي.	5,000 متر مكعب/ يوم، أصبحت 12,000 متر مكعب/ يوم		2 ميغاوات
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غزة	بلدية غزة	أنشئت في 1977، و 1986، و 2006، و 2013		50,000 متر مكعب/ يوم، أصبحت 80,000 متر مكعب/ يوم		4 ميغاوات
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في خان يونس	خان يونس	أنشئت في 2007	محطة معالجة مؤقتة لمياه الصرف الصحي	7,000 متر مكعب/ يوم		1 ميغاوات
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في رفح	رفح	أنشئت في 1992، وخضعت للتطوير في 1997 و 2009		2,000 متر مكعب/ يوم، تم تطويرها إلى 8,500 متر مكعب/ يوم		1 ميغاوات
محطات مخطط لها						
محطة معالجة مياه الصرف الصحي الطارئ في شمال قطاع غزة	تكمّل محطة بيت لاهيا	في المرحلة النهائية من الإنشاء	لم يتم تشغيلها بعد	35,600 متر مكعب/ يوم	حوالي 43 مليون دولار	3-12 ميغاوات
محطة معالجة مياه الصرف الصحي في وسط غزة	مدينة غزة	مخطط استكمالها في 2017	في مرحلة مراجعة التصميم. تم تخصيص 50 مليون يورو من بنك التنمية الألماني KfW.	120,000 متر مكعب/ يوم	90 مليون يورو	10 ميغاوات
محطة معالجة مياه	خان يونس	مخطط استكمالها في	المرحلة الأولى 26,000 متر مكعب/ يوم. وسيتم طرح مناقصة في	44,000 مليون	75 مليون دولار	5 ميغاوات

		متر مكعب/ يوم	الربع الثالث من عام 2014. وهذا يشمل إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وخط أنابيب طوارئ يصب في البحر، وأحواض ترشيح. تم تخصيص 56 مليون يورو من البنك الإسلامي للتنمية واليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	2017		الصرف الصحي في خان يونس
4 ميغاوات	23 مليون دولار		دير البلح: تم تركيبها بحيث تنتج 2,600 متر مكعب/ يوم، ومن المخطط توسيعها لتنتج 5,000 متر مكعب/ يوم. ومن المخطط أن تنتج المحطة الجديدة في مدينة غزة 10,000 متر مكعب/ يوم.	مخطط استكمالها في الفترة 2014-2016	غزة ودير البلح	محطتي تحلية صغيرتي الحجم لسد الحاجة على المدى القصير في دير البلح وغزة
1.5 ميغاوات	14 مليون دولار	75,000 شخص/ يوم	محطة تحلية مياه البحر بطاقة إنتاج 6,000 متر مكعب/ يوم (2.2 مليون متر مكعب/ سنة). تم تخصيص 10 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي لتغطية تكاليف نقل المياه المعالجة إلى أحياء في خان يونس ورفع. (توسيع محتمل لغاية 20,000 متر مكعب/ يوم من خلال الحصول على التمويل الإضافي اللازم بمقدار 22.5 مليون دولار).	مخطط استكمالها في 2015	خان يونس ورفح	محطات تحلية صغيرة الحجم لسد الحاجة على المدى القصير بتمويل من اليونسيف والاتحاد الأوروبي
35 ميغاوات	450 مليون دولار	55 مليون متر مكعب/ سنة	قد تصل طاقتها إلى 110 مليون متر مكعب/ سنة. من المخطط أن تخدم جميع قطاع غزة، وأن تضم الأعمال المرتبطة بها والمتمثلة بإنشاء خط ناقل للمياه بين الشمال والجنوب، وأن تخفض نسبة المياه التي لا تدر إيرادات.	مخطط استكمالها في 2018	المنطقة الوسطى	محطة تحلية المياه لقطاع غزة

الملحق (ب): جداول مؤشرات للضفة الغربية وقطاع غزة

الضفة الغربية (بيانات سنوية)					
2013	2012	2011	2010	2009	المؤشر
94.5	93.8	93.4	92.4	93.2	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي (%) ¹¹
62.3	64.7	66.7	67.1	68.3	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (%) ¹¹
87.1	87.8	88.4	89.6	88.5	معدل الانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي (%) ¹²
94.5	غير متوفر	89.4	غير متوفر	84.5	نسبة الأسر المتصلة بشبكة عامة للمياه (%) ¹³
40.6	غير متوفر	40.2	غير متوفر	35.5	نسبة الأسر المتصلة بشبكة عامة للصرف الصحي (%) ¹³
غير متوفر	غير متوفر	17.8	18.3	19.4	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (بعد المساعدات) (%) ¹⁴
غير متوفر	غير متوفر	7.8	8.8	9.1	نسبة السكان الذين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر المدقع (بعد المساعدات) (%) ¹⁴
19	19	17	22	22	نسبة السكان غير الأمنيين غذائياً (%): ¹⁵
غير متوفر	19	17	غير متوفر	غير متوفر	- الضفة الغربية
غير متوفر	20	24	غير متوفر	غير متوفر	• المنطقتين (أ) و (ب)
					• المنطقة (ج)
غير متوفر	17	13	12	13	نسبة السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي (%): ¹⁵
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	- الضفة الغربية
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	• المنطقتين (أ) و (ب)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	• المنطقة (ج)
غير متوفر	34	45	41	36	نسبة السكان الأمنيين غذائياً (%): ¹⁵
غير متوفر	غير متوفر	46	غير متوفر	غير متوفر	- الضفة الغربية
غير متوفر	غير متوفر	33	غير متوفر	غير متوفر	• المنطقتين (أ) و (ب)
غير متوفر	غير متوفر				• المنطقة (ج)
غير متوفر	24	25	غير متوفر	غير متوفر	نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات اجتماعية (%) ¹⁵
غير متوفر	128	115	غير متوفر	غير متوفر	متوسط القيمة التقديرية لتحويلات المساعدات الاجتماعية الشهرية (دولار) ¹⁵
غير متوفر	-4	-5	غير متوفر	غير متوفر	الفرق في معدل انعدام الأمن الغذائي للأسر قبل وبعد استلام المساعدات الاجتماعية (نقطة مئوية) ¹⁵
71.3	71.4	71.4	69.5	69.5	معدل المشاركة في القوى العاملة (%): ¹⁶
					- للذكور

18.0	18.9	19.0	17.2	17.4	- للإناث
31.7	32.4	31.9	29.1	29.6	- للفئة العمرية (15-24 سنة)
16.8	17.3	15.9	16.6	17.5	معدل البطالة (%): ¹⁶
25.9	25.3	22.6	19.7	18.8	- للذكور
32.8	30.9	28.8	28.2	29.5	- للإناث
5.9	7.2	8.3	7.8	6.2	- للفئة العمرية (15-24 سنة)
					معدل العمالة المحدودة (%): ¹⁶
0.1	1.0	0.5	-3.7	8.1	نسبة التغير في متوسط الأجر اليومي الحقيقي: ¹⁷
-2.2	-2.9	-6.4	-4.1	2.5	- في القطاع العام
3.8	-2.8	-0.9	2.3	6.5	- في القطاع الخاص
					- في إسرائيل والمستوطنات
92	76	75	71	68	عدد حملة هوية الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل أو المستوطنات الإسرائيلية (بالآلاف) ¹⁶
1,507	1,021	903	889	1,345	عدد التراخيص الممنوحة لمباني إسرائيلية خاصة في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ¹⁸
2,534	1,133	1,110	737	1,963	عدد مشاريع البناء الجديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ¹⁸
11,012	7,112	7,439	9,638	12,850	عدد المساكن والمباني الإسرائيلية الخاصة والعمامة قيد الإنشاء النشط في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ¹⁸
1,365	1,271	1,682	1,670	2,071	عدد المباني المستكملة في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية ¹⁸
المصادر:					
1/ وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بناء على الإسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.					
2/ وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.					
3/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نظام المراقبة الإحصائي الوطني".					
4/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية".					
5/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي".					
6/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "مسح القوى العاملة".					
7/ تستند هذه الحسابات إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوة العاملة" و "الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك".					
8/ المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء (CBS)، "Time-Series Databank"، متوفرة في الموقع: www.cbs.gov.il ، (تم الدخول إلى الموقع في 4 حزيران 2014).					

الضفة الغربية (بيانات ربعية)					
ربع 2 2014	ربع 1 2014	ربع 4 2013	ربع 3 2013	ربع 2 2013	المؤشر
4	0	1	2	1	عدد الوفيات من الإسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة بفعل العلاقة المباشرة بالصراع. ^{1/}
18	14	24	25	51	عدد المصابين الإسرائيليين في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة بفعل العلاقة المباشرة بالصراع. ^{1/}
12	9	12	7	2	عدد الوفيات من الفلسطينيين بفعل العلاقة المباشرة بالصراع. ^{1/}
797	561	551	635	1,207	عدد المصابين من الفلسطينيين بفعل العلاقة المباشرة بالصراع. ^{1/}
14	25	14	39	20	عدد المباني التي هدمت: ^{1/}
188	128	120	145	167	- في القدس الشرقية - في المنطقة (ج)
16	85	52	69	113	عدد الأشخاص الذين شردوا بسبب عمليات الهدم أو الطرد (بمن فيهم الأطفال): ^{1/}
369	201	190	189	173	- في القدس الشرقية - في المنطقة (ج)
7	9	9	6	5	عدد الحوادث المرتبطة بمستوطنين إسرائيليين التي أوقعت إصابات بين المستوطنين. ^{1/}
25	2	3	2	4	عدد الحوادث المرتبطة بمستوطنين إسرائيليين التي أوقعت أضرار في ممتلكات أو أراضي مستوطنين. ^{1/}
32	21	15	18	34	عدد الحوادث المرتبطة بمستوطنين إسرائيليين التي أوقعت إصابات بين الفلسطينيين. ^{1/}
67	58	66	68	112	عدد الحوادث المرتبطة بمستوطنين إسرائيليين التي أوقعت أضرار في ممتلكات أو أراضي فلسطينيين. ^{1/}
254	246	220	480	323	عدد التراخيص الممنوحة لمباني إسرائيلية خاصة في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ^{1/2}
235	272	272	605	801	عدد مشاريع البناء الجديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ^{1/2}
غير متوفر	3,013	2,940	3,026	2,820	عدد المساكن والمباني الإسرائيلية الخاصة والعامة قيد الإنشاء النشط في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ^{1/2}
457	163	350	421	411	عدد المباني المستكملة في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. ^{1/2}
المصادر:					
^{1/} مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، " التقرير الشهري لمراقب الشؤون الإنسانية".					
^{2/} المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، "Time-Series Databank"، متوفرة في الموقع: www.cbs.gov.il ، (تم الدخول إلى الموقع في 2 أيلول 2014).					

قطاع غزة (بيانات سنوية)					
2013	2012	2011	2010	2009	المؤشر
4,726	4,567	4,413	4,264	4,130	الكثافة السكانية في منتصف العام (عدد السكان في الكيلومتر المربع) ¹¹
92.3	90.9	90.4	88.3	91.4	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي (%) ¹²
70.2	73.2	71.6	70.1	76.5	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي (%) ¹²
89.5	92.3	91.8	90.5	88.8	معدل الانتقال من التعليم الأساسي إلى الثانوي (%) ¹³
99.9	غير متوفر	96.3	غير متوفر	95.8	نسبة الأسر المتصلة بشبكة عامة للمياه (%) ¹⁵
83.1	غير متوفر	83.1	غير متوفر	83.8	نسبة الأسر المتصلة بشبكة عامة للصرف الصحي (%) ¹⁵
غير متوفر	غير متوفر	38.8	38.0	38.3	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني (بعد المساعدات) (%) ¹⁶
غير متوفر	غير متوفر	21.1	23.0	21.9	نسبة السكان الذين يعيشون تحت الخط الوطني للفقر المدقع (بعد المساعدات) (%) ¹⁶
57	57	44	52	60	نسبة السكان غير الأمنيين غذائياً (%) ¹⁷
غير متوفر	14	16	13	9	نسبة السكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي (%) ¹⁷
غير متوفر	10	23	19	24	نسبة السكان الأمنيين غذائياً (%) ¹⁷
غير متوفر	74	80	غير متوفر	غير متوفر	نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات اجتماعية (%) ¹⁷
غير متوفر	65	71	غير متوفر	غير متوفر	متوسط القيمة التقديرية لتحويلات المساعدات الاجتماعية الشهرية (دولار) ¹⁷
غير متوفر	-5	-7	غير متوفر	غير متوفر	الفرق في معدل انعدام الأمن الغذائي للأسر قبل وبعد استلام المساعدات الاجتماعية (نقطة مئوية) ¹⁷
					معدل المشاركة في القوى العاملة (%) ¹⁸
65.8	65.0	63.9	62.1	62.5	- للذكور
16.0	14.7	12.4	10.2	12.2	- للإناث
25.5	25.3	38.4	20.4	22.1	- للفئة العمرية (15-24 سنة)
					معدل البطالة (%) ¹⁸
27.8	26.8	25.8	36.2	37.3	- للذكور
53.1	50.1	44.0	47.8	45.8	- للإناث
57.2	55.1	51.1	63.4	59.2	- للفئة العمرية (15-24 سنة)
6.4	6.3	6.4	5.7	5.5	معدل العمالة المحدودة (%) ¹⁸
					نسبة التغير في متوسط الأجر اليومي الحقيقي: ¹⁹
4.5	-0.6	6.4	0.7	-3.4	- في القطاع العام
-5.3	7.4	6.2	-12.9	4.1	- في القطاع الخاص

4	14	8	6	غير متوفر	عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الذخائر غير المنفجرة: ¹⁰
22	20	19	10	غير متوفر	- من البالغين - من الأطفال
2	0	0	0	0	عدد الشاحنات المصدرة من قطاع غزة إلى: ¹¹
165	224	301	214	21	- إسرائيل - جهات أخرى
15	38	0	0	0	عدد الشاحنات المنقولة من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ¹¹
2,703	1,651	1,555	1,689	90	واردات الوقود إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، باستثناء الوقود المخصص لمحطة الكهرباء (عدد الشاحنات) ¹²
56,374	57,441	46,399	30,886	22,812	الواردات من غير الوقود إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم (عدد الشاحنات) ¹²
8,749	79	0	22	551	الواردات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح (في 2009-2010 كمساعدات إنسانية فقط، مثل المواد الغذائية والطبية والإغاثية، وفي 2012-2013 للمشاريع القطرية) (عدد الشاحنات) ¹²
77	68	71	58	34	أيام الإغلاق الفعلية للمعابر في قطاع غزة (عدد الأيام): ¹²
136	362	365	358	310	- معبر كرم أبو سالم - معبر رفح التجاري
المصادر:					
<p>¹ تستند هذه الحسابات إلى تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السكانية لمنتصف العام.</p> <p>² وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بناء على الإسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.</p> <p>³ وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.</p> <p>⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نظام المراقبة الإحصائي الوطني".</p> <p>⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية".</p> <p>⁶ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي".</p> <p>⁷ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "مسح القوى العاملة".</p> <p>⁸ تستند هذه الحسابات إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوة العاملة" و "الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك".</p> <p>⁹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقرير الشهري لمراقب الشؤون الإنسانية".</p> <p>¹⁰ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو)، "التقرير الاجتماعي-الاقتصادي".</p> <p>¹¹ (أونسكو)، "قاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية".</p>					

قطاع غزة (بيانات ربعية)

ربع 2 2014	ربع 1 2014	ربع 4 2013	ربع 3 2013	ربع 2 2013	المؤشر
1,878	1,723	1,437	1,576	1,379	عدد الإحالات التي تمت من خلال وزارة الصحة لمرضى من قطاع غزة مصنفة حسب الوجهة: ^{1/1}
954	875	638	546	514	- القدس الشرقية
1,617	1,830	1,579	1,514	1,818	- بقية مناطق الضفة الغربية
					- مصر والأردن وإسرائيل
84.1	91.2	92.6	92.3	85.4	نسبة الطلبات الموافق عليها للخروج عبر معبر (إيريز) للحصول على الخدمات الصحية (%) ^{1/1}
77.2	83.0	88.0	85.9	80.3	- للإناث
					- للذكور
3,746	3,849	3,365	2,860	2,516	عدد مرضى قطاع غزة الذين خرجوا عبر معبر (إيريز) ^{1/1}
17	154	734	896	2,350	عدد مرضى قطاع غزة الذين خرجوا عبر معبر رفح ^{1/1}
6	11	6	2	1	عدد الوفيات من الفلسطينيين بفعل العلاقة المباشرة بالصراع ^{1/2}
96	105	37	14	7	عدد المصابين الفلسطينيين بفعل العلاقة المباشرة بالصراع ^{1/2}
غير متوفر	11	1	0	6	عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب الذخائر غير المنفجرة: ^{1/2}
0	1,928	645	0	573	الصادرات من قطاع غزة: ^{1/3}
1.0	248.1	153.9	40.0	16.0	- الزهور المصدرة إلى أوروبا (ألف زهرة)
3,870	8,150	9,292	7,260	5,020	- الفواكه والخضروات المصدرة إلى أوروبا، والمملكة العربية السعودية، وروسيا (طن)
28	0	0	0	19	- الأعشاب الطبية المصدرة إلى أوروبا والولايات المتحدة (كيلوغرام)
0	0	0	58	0	- الأثاث المصدر إلى مصر وأوكرانيا (وحدة)
11	74	82	15	16	- سعف النخيل المصدر إلى إسرائيل (منصات نقالة)
					- مجموع الشاحنات المصدرة إلى جميع الوجهات
0	0	60	0	0	عمليات النقل التجارية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية: ^{1/3}
					- بسكويت محشو بالتمر (طن)
1,530	1,497	1,259	693	391	واردات الوقود إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، باستثناء الوقود المخصص لمحطة الكهرباء (عدد الشاحنات) ^{1/4}
10,110	11,303	13,213	15,918	13,798	الواردات من غير الوقود إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم (عدد الشاحنات) ^{1/4}
2,323	1,334	1,849	1,010	1,348	الواردات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح (للمشاريع القطرية) (عدد الشاحنات) ^{1/4}
61	23	غير	غير	غير	الواردات إلى قطاع غزة عبر معبر رفح (مواد أخرى مثل المواد الغذائية، والأدوية، والمستلزمات الطبية، وسيارات

		متوفر	متوفر	متوفر	الإسعاف، والسيارات) (عدد الشاحنات) ¹⁴
					أيام الإغلاق الفعلية للمعابر في قطاع غزة (عدد الأيام): ¹⁵
16	13	15	16	24	- معبر كرم أبو سالم
68	63	47	41	44	- معبر رفح التجاري
					الملاحظات:
					¹⁵ تحسب أيام الإغلاق الفعلية بجمع جميع الأيام التي يكون المعبر فيها مغلقا سواء بشكل كامل أو جزئي، باستثناء عطل نهاية الأسبوع والإجازات. ويعني الإغلاق الجزئي أن يتم إغلاق المعبر لأكثر من ساعة واحدة ولكن ليس لمدة يوم كامل، حيث يعتبر في هذه الحالة مغلق تماما. وتشمل عطل نهاية الأسبوع والعطل الأخرى جميع أيام السبت، ونصف أيام الجمعة (لأن حركة العمال والتجارة تنزل في يوم الجمعة إلى نصف مستواها تقريبا مقارنة بيوم العمل العادي)، إضافة إلى الأعياد اليهودية والإسلامية المتعارف عليها عالميا. ولا يتم حساب الأعياد اليهودية والإسلامية التي تصادف في أيام السبت أو الجمعة كعطل، وإنما تعتبر يوم سبت (يوم إغلاق كامل) أو يوم الجمعة (نصف يوم إغلاق)، على التوالي.
					المصادر:
					¹ منظمة الصحة العالمية، "Referral of Patients from the Gaza Strip- Monthly Report".
					² مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقرير الشهري لمراقب الشؤون الإنسانية".
					³ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو)، "التقرير الاجتماعي-الاقتصادي".
					⁴ ⁵ (أونسكو)، "قاعدة البيانات الاجتماعية-الاقتصادية".

انتهى

- 1 في 29 تشرين الثاني 2012، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 67/19. وعملا بالفقرة 2 من منطوق ذلك القرار، قررت الجمعية العامة أن "تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة...". وفي 12 كانون الأول 2012، أبلغت فلسطين الأمين العام بوجوب استخدام تسمية "دولة فلسطين" في جميع الوثائق الرسمية، مع أن ذلك لا يمنع استخدام مصطلح "الأراضي الفلسطينية المحتلة". ووفقا لتقرير الأمين العام بشأن "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" (A/67/738) الصادر في 8 آذار 2013، تستخدم الآن تسمية "دولة فلسطين" في جميع وثائق الأمم المتحدة، رغم استخدام مصطلح آخر درج استخدامه في التقارير السابقة بالتوازي مع ذلك، وهو "الأراضي الفلسطينية المحتلة".
- 2 طلبت اللجنة الرباعية من جميع أعضاء الحكومات الفلسطينية المستقبلية أن يلتزموا بنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، وقبول الاتفاقيات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق.
- 3 يمكن الاطلاع على قرار مجلس الأمن رقم 1860 من خلال الرابط التالي: www.un.org/docs/sc/unscl/resolutions09.htm
- 4 تتألف اللجنة من مدير مكتب رئيس الوزراء، وممثلين عن وزارتي المالية والاقتصاد الوطني والبلديات. (سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية Local Aid Coordination Secretariat)، "محضر اجتماع مجموعة عمل قطاع المال، 18 كانون الأول 2013"، آذار 2014). وهناك خطوات أخرى تشمل تجميد صافي التوظيف وتخفيض رصيد الديون غير المدسدة للبنوك التجارية.
- 5 كان إجمالي الإيرادات فوق المستوى المستهدف، وذلك جزئيا بفضل الحوافز المالية لتشجيع الدفع المسبق لضريبة القيمة المضافة، إلى جانب الزيادة في إيرادات المقاصة.
- 6 هذه الأرقام على أساس الالتزام. (وزارة المالية، "التقارير المالية الشهرية لعام 2014 : العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل"، لفترات مختلفة، وهي متوفرة على الموقع www.pmf.ps).
- 7 في الموازنة التي أصدرتها السلطة الفلسطينية في مطلع 2014 كان هناك توقع بأن يبلغ العجز الإجمالي لهذا العام 1.6 مليار دولار. وقد توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الدعم الخارجي للموازنة بحوالي 1.2 مليار دولار، وبأن تبلغ الفجوة التمويلية حوالي 0.3 مليار دولار. ومن المرجح أن يحدث تغير في هذه الأرقام بفعل آثار الحرب التي حدثت في قطاع غزة.
- 8 هذه الأرقام على أساس الالتزام. (وزارة المالية، "التقارير المالية الشهرية لعام 2014 : العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل"، لفترات مختلفة، وهي متوفرة على الموقع www.pmf.ps).
- 9 وفقا للبنك الدولي، تحسن ترتيب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 145 (من أصل 189) في 2013، إلى 138 في عام 2014، ويرجع ذلك أساسا إلى التحسينات في سهولة بدء المشروع التجاري. (البنك الدولي، "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2014 – النظرة الشاملة عن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة"، 2013، متوفر على الرابط: www.doingbusiness.org)
- 10 بالإضافة إلى ذلك، فإن "حركة الأشخاص والبضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية، وبداخل الضفة الغربية، محدودة جدا بفعل نظام متعدد المستويات من العوائق المادية والمؤسسية والإدارية. وإلى جانب الحواجز المادية يزداد الوضع تعاقما جراء التدابير والممارسات التنظيمية التي لا يمكن توقعها. لاسيما تلك القائمة الطويلة للمواد "ذات الاستخدام المزدوج" التي لا يمكن استيرادها لأن إسرائيل تعتبرها خطرا أمنيا - وبسبب محدودية فرص الحصول على المياه والطيف الكهرومغناطيسي". (البنك الدولي "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2 تشرين أول 2013، ص 3. هذه المعلومات متوفرة في موقع: www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza).
- 11 وفرت تقارير الحالة اليومية معلومات محدثة عن حالة المرافق الصحية (عدد المرافق العاملة، والمدمرة، والمغلقة)، وحالة الطواقم الصحية (قادرة أو غير قادرة على الالتحاق بالعمل)، وعن التبرعات، من حيث الجهة المتبرعة ونوع التبرع وحجمه، والإحالات، والاحتياجات سواء للمعدات أو الأدوية أو المستهلكات الطبية أو الوقود أو غيرها، وعن الوضع الصحي بشكل عام (مثل انتشار الأمراض خاصة في مراكز الإيواء)، وغيرها من المواضيع.
- 12 جاءت حزمة التعليم للجميع ثمرة مشاورات مكثفة بين مؤسسات الأمم المتحدة والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. وتركز هذه الحزمة على تنمية القدرات من أجل المساهمة في تحسين بيئات التعلم، وخدمات تنمية الطفولة المبكرة، وفرص التعلم للأطفال والشباب، وقدرات المعلمين ومقدمي الخدمات التعليمية. ويعتبر إنشاء نظم للتعليم الجامع والملائم للأطفال أولوية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع.
- 13 تشمل هذه المعاهدات والاتفاقيات سبعة من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع، إضافة إلى واحد من البروتوكولات الموضوعية، وهي كالتالي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (CRC-OPAC). أما الأخرى فهي: الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 12 آب عام 1949 والبروتوكول الأول

- الإضافي لهذه الاتفاقيات، اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، اتفاقية لاهي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ومرافقها، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- 14 المخرج 5.2 في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2014-2016 هو: "يتم تعزيز القدرات المؤسسية الفلسطينية بهدف تنفيذ وتعزيز ورصد الالتزامات المتعلقة بالصكوك القانونية الدولية، بما فيها تلك الخاصة بحقوق الإنسان والاتفاقيات المصدق عليها بشأن الثقافة". أما المخرج 4.2 فيتضمن تقديم الدعم لمراجعة التشريعات بهدف مواكبتها مع المعايير الدولية.
- 15 البيانات الواردة في هذا التقرير عن الأراضي الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية لا تشمل القدس الشرقية، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، وذلك بسبب عدم توافر البيانات.
- 16 طبقاً لما ذكره صندوق النقد الدولي مؤخراً: "كان النمو [في الأراضي الفلسطينية المحتلة] قويا خلال الفترة 2007-2011، بفضل التدفقات الكبيرة لمساعدات المانحين، إضافة إلى بعض التخفيف للقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة والعبور. لكن هذا النمو أخذ يتباطأ بشكل حاد في عام 2012، بسبب انخفاض مساعدات المانحين وعدم إجراء مزيد من التخفيف للقيود".
- (صندوق النقد الدولي، "Report on Macroeconomic Developments and Outlook"، 30 حزيران 2014، ص 4 متوفر في الموقع: www.imf.org/external/country/wbg/rr).
- 17 هذه الحسابات مستمدة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية"، لفترات مختلفة، متوفرة في الموقع: www.pcbs.gov.ps. انظر أيضاً: البنك الدولي، "Gaza Factsheet"، 14 آب 2014، متوفرة في الموقع: www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza.
- 18 سلطة النقد الفلسطينية "مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال لشهر آب 2014"، 20 آب 2014، www.pma.ps.
- 19 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "مسح القوى العاملة"، لفترات مختلفة، متوفر في الموقع: www.pcbs.gov.ps. بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 46.4% في الضفة الغربية و 44.7% في قطاع غزة خلال الربع الثاني من عام 2014.
- 20 وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يُعرّف العمال المحبطون بأنهم الأشخاص الذين ينتمون لسن العمل ولكنهم لا يعملون، والذين لديهم الاستعداد للعمل ولكنهم لم يبحثوا عن عمل خلال فترة الإسناد لأنهم شعروا بأنه لن يجدوا أية فرصة للعمل (وبالتالي لا يمكن تصنيفهم على أنهم عاطلون عن العمل). ويوفر العمال المحبطون مقياساً أوسع لعرض القوى العاملة غير المستخدم. ويتم شعورهم بالإحباط عن نوع من "اليأس" بمعنى أن العامل المحبط قد فقد ببساطة أي أمل في العثور على عمل، لأسباب تتعلق مثلاً بإحساسه أنه يفتقر إلى المؤهلات المناسبة، أو عدم معرفته أين أو كيف يبحث عن عمل، أو شعوره بعد توفر أي عمل مناسب. لذا يمكن القول أن العامل المحبط هو شخص غير فاعل "لا إرادياً". وفي الربع الثاني من عام 2014، كان 6.4% من العاملين يعملون بصورة محدودة، وكان متوسط فترة التعتل عن العمل 13.3 شهراً. (الجهاز المركزي للإحصاء، "نتائج مسح القوى العاملة"، لفترات مختلفة).
- 21 انظر مثلاً: تقرير منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو)، "التقرير الاقتصادي-الاجتماعي الملحق"، كانون الثاني 2011، وتقرير صندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية، "تقرير مرجعي عن تحديات النمو والعمالة والتماكك الاجتماعي"، 2010.
- 22 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "بيان صحفي: مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة"، 2 حزيران 2014. ازدادت نسبة الأسر الآمنة غذائياً من 24% في عام 2012 إلى 35%.
- 23 يتفاقم هذا الوضع بسبب محدودية القدرة الإنتاجية، وضعف قاعدة الأصول للأسر الضعيفة، خاصة المزارعين ومربي المواشي وصيادي الأسماك.
- 24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "بيان صحفي: مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة"، 2 حزيران 2014.
- 25 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية"، لفترات مختلفة، متوفرة في الموقع: www.pcbs.gov.ps.
- 26 بالإضافة إلى تناقص نمو الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت نسبة مساهمة الصادرات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي من 16.1% في الربع الأول من عام 2013 إلى 15.4% في الربع الأول من عام 2014.
- 27 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة نيسان - حزيران 2014"، 2014 متوفر في الموقع: www.pcbs.gov.ps.
- 28 يتجاوز هذا الرقم عدد التصاريح التي تصدرها إسرائيل، ما يعني أنه ليس كل هؤلاء العمال من سكان الضفة الغربية كانوا يحملون تصاريح للعمل في إسرائيل أو المستوطنات. فحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء، عمل 85,200 من سكان الضفة الغربية في إسرائيل، و 24,200 في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، منهم 38,000 لا يحملون تصاريح عمل (بينما كان لدى الآخرين إما تصريح، أو بطاقة هوية إسرائيلية، أو جواز سفر أجنبي).
- 29 هذا لا يشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات.
- 30 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "بيان صحفي: مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة"، 2 حزيران 2014.

- 31 وكالة معا الإخبارية، "Tourism Sector Suffers Decline in Face of Gaza Assault"، 17 آب 2014. وأيضاً حسب التقرير الإحصائي المقارن عن السياحة الوافدة والداخلية في شهر تموز خلال الأعوام (2008-2014) الصادر عن وزارة السياحة والآثار، فقد كان عدد الزوار الوافدين إلى فلسطين، باستثناء القدس الشرقية، في تموز 2014 أقل بنسبة 12% منه في تموز 2013. كما لوحظ انخفاض آخر بنسبة 22% في شهر آب مقارنة بشهر تموز 2014.
- 32 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "نتائج مسح القوى العاملة"، لفترات مختلفة، متوفر في الموقع: www.pcbs.gov.ps. يمكن أن يعزى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة أساساً إلى فقدان الوظائف في قطاع البناء، في أعقاب تدمير أنفاق التهريب بين غزة ومصر، وفرض القيود على استيراد مواد البناء.
- 33 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "بيان صحفي: مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة"، 2 حزيران 2014. أيضاً، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، 2012 - النتائج الأساسية"، آب 2013.
- 34 على سبيل المثال، كانت هناك زيادة بنسبة 10% في متوسط أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بين حزيران وآب 2014. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك"، لأشهر مختلفة، متوفرة في الموقع: www.pcbs.gov.ps).
- 35 على سبيل المثال، تسببت الأضرار والخسائر الكبيرة في القطاع الزراعي في قطاع غزة في انخفاض كبير في القدرة الإنتاجية لما مجموعه 24,000 أسرة فلسطينية (أكثر من 150,000 شخص) تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك. وفي حين أن هذه الأسر بحاجة إلى مساعدة فورية للحفاظ على استهلاكها الضروري وحصولها على الخدمات، إلا أن تقديم المساعدة الفورية لهذه الأسر لاستعادة قدراتها الإنتاجية من أجل أن تحقق الاعتماد الذاتي من الموسم الزراعي المقبل لا يقل عن ذلك أهمية.
- 36 ما لم يذكر خلاف ذلك، تم الحصول على البيانات الواردة في هذا القسم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA.
- 37 في 13 نيسان، صادقت الحكومة الإسرائيلية بأثر رجعي على إضفاء الطابع القانوني على بؤرة استيطانية في تجمع "غوش عتصيون" الاستيطاني في الضفة الغربية، حيث قامت بمصادرة أراض فلسطينية خاصة. وفي تطور آخر مثير للقلق، سمحت الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين بالوصول إلى مبنى متنازع عليه في الخليل، لطالما حاجج الفلسطينيون في المحكمة على مر السنين أن شراءه تم بشكل غير قانوني. وفي عام 2014 صادقت بلدية القدس الإسرائيلية على مخططات لبناء مدرسة دينية يهودية في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية. وفي نيسان أعلنت إسرائيل عن مخططات لمصادرة حوالي 1,000 دونم في منطقة بيت لحم. وفي 31 آب أعلنت إسرائيل عن مخططات لمصادرة 4,000 دونم (1,000 فدان) من الأراضي الفلسطينية القريبة من مستوطنة (جفعوت) غربي مدينة بيت لحم، وحددت 45 يوماً لتقديم الطعون.
- 38 وفقاً للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء (CBS)، سُجِّل في عام 2013 ما مجموعه 2,534 مشروع بناء جديد خاص وعام في مستوطنات في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، في مقابل 1,133 مشروع في عام 2012 ("Time-Series Databank"، CBS، متوفرة في الموقع: www.cbs.gov.il، تم الدخول إلى الموقع في 2 أيلول 2014).
- 39 تم استهداف قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً في هذه الهجمات. وقد شملت الاعتداءات على الأماكن المقدسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحطيم حجارة القبور في مقبرة مسيحية في القدس في شهر أيلول، وكتابة شعارات على جدران مسجد في برقة في تشرين الأول، وكتابة شعارات في مقبرة إسلامية في القدس في تشرين الثاني، وكتابة شعارات في مسجد في باقة الغربية في كانون الأول، وإضرار النار وكتابة شعارات في مسجد في دير استيا في كانون الثاني، وتشويه القبور في مقبرة إسلامية في القدس في شهر نيسان، وكتابة شعارات على ممتلكات لإحدى الكنائس في القدس في أيار.
- 40 في عام 2013، قتل ما مجموعه 27 وجرح 3,732 فلسطينياً على يد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وفي الفترة ما بين 1 كانون الثاني و 25 آب 2014، تشير البيانات الأولية إلى أن الأرقام كانت 39 قتيلًا و 4,110 جريحًا.
- 41 جرت هذه المظاهرات أولاً في سياق تصاعد عمليات التفتيش والاعتقال التي أعقبت اختطاف وقتل ثلاثة شبان إسرائيليين قرب الخليل، ثم جرت بعد ذلك احتجاجاً على اختطاف وقتل صبي فلسطيني في القدس الشرقية، وعلى العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة. ومنذ ما قبل اختطاف وقتل الشبان الإسرائيليين الثلاثة في الضفة الغربية في 12 حزيران عام 2014، تم تسجيل ما مجموعه 1,454 عملية تفتيش واعتقال ألقى خلالها القبض على حوالي 2,100 فلسطينياً.
- 42 وفقاً لحكومة إسرائيل، تم إنشاء وحدة شرطة خاصة للتعامل مع هجمات "دفع الثمن".
- 43 تشير التقديرات إلى أن 38 طفلاً أصيبوا بجروح في 362 حادثة، وتم اقتلاع أو قطع أشجار 9,745 خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 44 من بين القتلى مستوطنون إسرائيليون وغير مستوطنين وكذلك قوات إسرائيلية. وقد تم تسجيل ما مجموعه 104 حوادث ضد مستوطنين إسرائيليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- 45 تم هدم ثلاثة مباني في المنطقة (أ) كإجراء عقابي، وهدمت خمسة في المنطقة (ب) خلال القيام بعمليات عسكرية. ويتم احتساب كل بناء يهدم كهيكل منفصل. وقد تكون المنهجية التي يستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعد المباني مختلفة عن تلك التي تستخدمها جهات أخرى. فمصطلح "مباني سكنية" يشير إلى أي هيكل يستخدمه الناس بوصفه منزلاً أو مسكناً، بما يشمل الهياكل المؤقتة والثابتة. أما "المباني المرتبطة بسبل العيش" فتشمل الهياكل التجارية، وحظائر الحيوانات، والزرانبات أو السقائف، والديفيئات الزراعية، والمساجد، والمخازن، الخ. أما "البنية التحتية" التي يتم تدميرها فتشمل آبار جمع المياه والصهاريج، وخطوط الكهرباء، والأسبجة، والجدران، والطرق. ومن بين مجموع المباني التي هدمت في القدس الشرقية، تم تدمير 14 مبنى ذاتياً بوساطة أصحابها، لتجنب الغرامات وغيرها من الأعباء المالية الإضافية.

46 تشير البيانات المتاحة إلى أن 966 شخصا تم تشريدهم في المنطقة (ج) و 176 في القدس الشرقية عقب عمليات هدم.

47 إذا أنجز بناء الجدار كما هو مخطط، فسيبلغ طوله 712 كم، أي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر الذي يبلغ (323 كم). ويقع حوالي 85% من مسار الجدار داخل الضفة الغربية، وليس على طول الخط الأخضر. وفي حال أكمل بناؤه كما هو مخطط، سيعزل الجدار 9.4% من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والأراضي الحرام. (OCHA, " In the Spotlight: 10 Years since the International Court of Justice (ICJ) Advisory Opinion", 9 تموز 2014، متوفر في الموقع: www.ochaopt.org). ووفقا للحكومة الإسرائيلية، فقد نظرت المحكمة العليا في إسرائيل، بوصفها محكمة العدل العليا، بعناية في مسار الجدار في العديد من الحالات، وقد التزمت الحكومة الإسرائيلية بالأحكام الصادرة عن هذه المحكمة.

48 تشير التقديرات إلى أن حوالي 11,000 فلسطيني، من بينهم طلاب، مضطرون للمرور عبر نقاط التفتيش للوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات في الجانب الفلسطيني من الجدار. وعلاوة على ذلك، يمتلك حوالي 150 تجمعا فلسطينيا أراض تقع خلف الجدار، ما يجبر السكان على السعي للحصول على "تنسيق مسبق" خاص أو تصاريح "زائر" للوصول إلى أراضيهم، لكن هذه التصاريح لا تمنح دائما. ويتم توجيه العبور من خلال الجدار إلى الأراضي الزراعية عبر بوابات. وفي موسم قطف الزيتون في عام 2013، كانت هناك 81 بوابة مخصصة لدخول المزارعين، لكن تسعة منها فقط كانت تفتح كل يوم، وتسعة أخرى كانت تفتح ليوم أو أكثر خلال الأسبوع بالإضافة إلى موسم الزيتون، و 63 كانت تفتح فقط خلال موسم الزيتون الذي يستغرق حوالي 45 يوما سنويا.

49 انظر، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "موجز بيانات مواطن الضعف في المنطقة (ج)"، 2013، متوفر في الموقع: www.ochaopt.org.

50 تشمل القطاعات الرئيسة الزراعة، واستغلال معادن البحر الميت، واستخراج حجارة البناء، والبناء، والسياحة، والاتصالات، ومستحضرات التجميل. (البنك الدولي "المنطقة (ج) ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2 تشرين أول 2013، ص 3. هذه المعلومات متوفرة في موقع: www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza).

51 وفقا للبنك الدولي، في عام 2009 بلغ معدل الفقر بين العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة 36%، في حين بلغ 17% بين العاملين. وقد لوحظ وجود نمط متماثل في الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة (انظر البنك الدولي، "التعامل مع الصراع: الفقر والاشتمال في الضفة الغربية وقطاع غزة"، 16 تشرين الأول 2011، متوفر في الموقع: www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza). ووفقا للجهز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي، "مسح الظروف الاجتماعية-الاقتصادية والأمن الغذائي للعام 2102"، كان 21% من أرباب الأسر غير الأمنة غذائيا في الضفة الغربية عاطلين عن العمل، مقارنة مع 5% فقط من أرباب الأسر الأمنة غذائيا.

52 روابي عبارة عن مشروع استثماري خاص بتكلفة 850 مليون دولار، تم تصميمه ليكون مدينة حديثة تلبى المعايير البيئية العالية، بحيث يوفر فرصا للسكن عالي الجودة والميسور التكلفة لأكثر من 5,000 أسرة. وقد واجه مشروع روابي عدة صعوبات، منها الحصول على تصريح لشق طريق للوصول إلى الموقع، وتخصيص ما يكفي من المياه لسكان المدينة مستقبلا. فخط أنابيب المياه الرئيس لروابي يتطلب موافقة السلطات الإسرائيلية من خلال لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، التي فشلت في عقد أي اجتماع على مدى العامين الماضيين لمناقشة الاحتياجات المائية. وتعتبر عدم قدرة المدينة على الاتصال بمصدر للمياه السبب الرئيسي الذي يمنع السكان من الانتقال إلى المدينة. (نشرة روابي بيتي، "تأخير انتقال سكان المرحلة الأولى بسبب مشكلة المياه"، نشرة شتاء 2014). وحالما يتم حل مشكلة المياه، سيستغرق الأمر نحو أربعة أشهر إضافية لاستكمال البناء الذي بدأ في عام 2011. وفي ظل عدم القدرة على تحصيل الأموال إلا عند تسليم الشقق، فإذا استمر المشروع بالتباطؤ، وإذا لم يتم استلام المزيد من التمويل المطلوب من قطر وغيرها من الممولين، فسوف يتم إيقاف المشروع بالكامل في مطلع عام 2015. (صحيفة نيويورك تايمز، "New Palestinian Town in West Bank Awaits Israeli Approval for Water"، 26 آب 2014).

53 استخدم أحيانا مصطلح master plans للإشارة إلى المخططات الهيكلية outline plans، كما حدث مثلا في التقارير السابقة للجنة الارتباط الخاصة.

54 تشمل هذه الحزمة تدخلات من المتوقع أن تساعد في إعادة إحياء أنشطة اقتصادية هامة، خاصة في المناطق المهمشة التي تتمتع بإمكانات إنتاجية.

55 أظهر مسح أجراه معهد القدس للدراسات الإسرائيلية في عام 2006 أن أولئك الذين يعيشون خارج الجدار في المناطق المجاورة للقدس قد غيروا كثيرا بعد بناء الجدار من عادات التسوق التي كانوا يمارسونها، حيث سُجِّل "انخفاض حاد في نسبة المتسوقين في القدس الشرقية، في كل من شارع صلاح الدين، والمدينة القديمة (من 10% إلى 3%، ومن 8% إلى 1%، على التوالي)". (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، "The Security Fence around Jerusalem: Implications for the City and its Residents"، 2006، ص 72). وفي الوقت نفسه، ازداد النشاط الشرائي لهؤلاء المستهلكين في المناطق التي لا تتطلب مرورا عبر الجدار أو الحواجز من 25% إلى 51%.

56 تشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة اقتصاد القدس الشرقية في إجمالي اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة انخفضت إلى 7% بحلول عام 2010، مقارنة مع 14-15% في فترة ما قبل الانتفاضة. ويعتمد اقتصاد القدس الشرقية على الدعم القادم من بقية الضفة الغربية لإنتاجه وتجارته في السلع والخدمات ولتوفير فرص العمل، إلا أن القيود الإسرائيلية على حركة البضائع والناس من بقية أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى المدينة أدت إلى فصل اقتصاد المدينة تدريجيا عن بقية الاقتصاد الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، يعتمد اقتصاد القدس الشرقية على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر

للمعالة والتجارة ورفد المدينة بالسياحة، رغم أنه لم يندمج فيه من ناحية بنيوية. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك"، 2013.)

57 معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، "Jerusalem: Facts and Trends 2014"، 2014، متوفر في الموقع: www.jiis.org.

58 مركز إسرائيل - فلسطين للبحوث والمعلومات، "Need Analysis: Downtown East Jerusalem Business"، ربيع 2013.

59 وفقا لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية: "معدلات الفقر بين السكان الفلسطينيين في القدس عالية جدا: فهناك 77٪ من الأسر تحت خط الفقر، مقارنة مع 21٪ من العائلات اليهودية في المدينة". (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية "Statistical Column: Palestinian Residents of Jerusalem"، 13 آب 2014، متوفر في الموقع: www.jiis.org)

60 منظمة الصحة العالمية، "The Wall: Ten Years of Dividing Palestinians in the oPt and Restricting Health Care"، تموز عام 2014.

61 وفقا لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT)، تم في عام 2013 إصدار ما مجموعه 225,410 تصريحاً لدواعي طبية لحملة هوية الضفة الغربية: منها 100,145 لمرضى، و 121,967 لمرافقين من أفراد أسر المرضى، و 3,298 لزيارة مرضى. (وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، "Focus on Healthcare"، 2014). ويذهب هؤلاء المرضى إلى مستشفيات في إسرائيل والقدس الشرقية.

62 في النصف الأول من عام 2014 كانت الإحالات من قطاع غزة إلى مستشفيات القدس الشرقية أعلى بنسبة 30% منها في النصف الأول من عام 2013. (منظمة الصحة العالمية، "Referral of Patients from the Gaza Strip"، لفترات مختلفة.) ووفقا لبيانات وزارة الصحة والهيئة العامة للشؤون المدنية، زاد عدد الإحالات التي تمت من خلال وزارة الصحة لمرضى من قطاع غزة وبقية مناطق الضفة الغربية إلى مستشفيات القدس الشرقية من 22,605 (40% من إجمالي الإحالات) في عام 2011 إلى 26,850 (44% من إجمالي الإحالات) في عام 2013.

63 وفقا لمعهد القدس للدراسات الإسرائيلية، في عام 2011 بلغت كثافة السكن في القدس 1.9 فرد لكل غرفة بالنسبة للعرب، مقارنة مع 1.0 فرد للغرفة الواحدة بالنسبة لليهود. وعلى النقيض من ذلك، كان معدل نصيب الفرد 13 متر مربع في الأحياء ذات الأغلبية العربية، مقارنة مع 24 متر مربع للفرد في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية. (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، "Statistical Yearbook 2013"، 2014).

64 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية"، نسخة محدثة في آب 2014، متوفرة في الموقع: www.ochaopt.org.

65 تشير البيانات الأولية التي جمعتها مجموعة الحماية "Protection Cluster" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تضم ممثلين عن منظمات إنسانية عاملة في مجال الحماية في فلسطين، إلى أن 2,131 فلسطينيا قتلوا، منهم 1,473 شخصا تم تحديد هويتهم بوصفهم مدنيين (من بينهم 501 طفلا و 257 امرأة)، علما بأن هذه البيانات تستند إلى معلومات أولية، وقابلة للتغيير تبعا للمزيد من التحقق. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza Emergency Humanitarian Snapshot"، 4 أيلول 2014، متوفرة في الموقع: www.ochaopt.org).

66 أشارت التقييمات السريعة إلى أن العديد من المشردين داخليا المقيمين في مراكز الإيواء وعند عائلات مضيفة قد واجهوا مجموعة من المشاكل، منها: الاكتظاظ وانعدام الخصوصية، نقص خدمات الصرف الصحي ومقومات النظافة، نقص المياه والكهرباء، نقص الإمدادات الغذائية، إضافة إلى الهموم الصحية التي تشمل الأمراض المعدية، ونقص الكادر الطبي في مراكز الإيواء، ونقص الأدوية والرعاية الصحية للأمراض المزمنة التي يعاني منها خاصة كبار السن، ونقص المواد غير الغذائية.

67 رغم عدم تحديد مدى التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب حتى اللحظة، من المتوقع أن الآلاف المتفجرات من مخلفات الحرب قد تركت في المناطق التي كانت مسرحا للنزاع، ما يشكل خطرا كبيرا على المدنيين.

68 كان هذا هو النفق الثالث الذي يتم اكتشافه خلال سنة. وقد أعلنت القيادة العليا لحماس مسؤوليتها عن إنشاء هذا النفق، مشيرة إلى إمكانية استخدامه لتنفيذ عمليات خطف تساعد في الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين.

69 تشير البيانات الأولية إلى أن حوالي 13% من المساكن قد طالها القصف، وقد أصبحت 5% من المساكن غير صالحة للسكن - أي ما يقدر بنحو 18,000 وحدة سكنية إما دُمّرت أو أصيبت بأضرار جسيمة، مما ترك أكثر من 108,000 شخص بلا مأوى. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza Emergency Situation Report"، 28 آب 2014، متوفر في الموقع: www.ochaopt.org)

70 قيل بدء القتال، كان قطاع غزة يحصل على الكهرباء من ثلاثة مصادر: الشراء من إسرائيل (120 ميغاوات)، ومن مصر (28 ميغاوات)، وما يتم توليده في محطة كهرباء غزة (60 ميغاوات). (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "مناشدة إنسانية من أجل أزمة غزة 2014"، آب 2014، متوفرة في الموقع: www.ochaopt.org).

71 تشمل هذه الأمراض الإسهال. (اليونيسيف، "Protecting Children from Unsafe Water in Gaza Strategy, Action Plan and Project Resources"، آذار 2011).

72 انظر مكتب ممثل الرباعية، "المبادرة الاقتصادية من أجل فلسطين"، و اليعقوبي، أحمد. 2006. "Sustainable Water Resources Management of Gaza Coastal Aquifer, Palestine". ورقة قدمت إلى المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة. متوفرة في الموقع: www.icwrae-psipw.org.

73 وفقا للبنك الدولي: "ترك حرمان المصدرين من قطاع غزة، منذ عام 2007، من الوصول إلى سوقي إسرائيل والضفة الغربية، بسبب الحصار الإسرائيلي، آثارا مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني. فقد كان لإغلاق هاتين السوقين تداعيات متصاعدة شملت القطاع الخاص الفلسطيني برمته، ولا يزال القطاع الخاص في غزة تحت تأثيرها" (البنك الدولي، "تقييم مناخ الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة - التشطي وعدم اليقين"، أيلول 2014، ص35).

74 بالنسبة للقطاع الزراعي وحده، تشير النتائج الأولية إلى أن الخسائر في الأصول تبلغ 450 مليون دولار. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أن قطاع صيد الأسماك قد خسر بالفعل حوالي 10% من صيده السنوي.

75 قبل الحصار لعبت هذه التجارة دورا رئيسا في دعم النشاط الاقتصادي، من خلال بيع ما نسبته 76% من منتجات الأثاث المصنعة، و 90% من الملابس، و 20% من المنتجات الغذائية، إلى جهات خارج قطاع غزة. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقرير الشهري لمراقب الشؤون الإنسانية"، نيسان 2013، متوفر في الموقع: www.ochaopt.org .

76 على سبيل المقارنة، شكلت الصادرات السلعية من الضفة الغربية 15% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2014. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية"، لعدة أرباع من السنة، متوفرة في الموقع: www.pcbs.gov.ps). وفقا للجهاز، تشمل بعض أهم الصادرات من الخدمات من قطاع غزة الاتصالات والإنشاءات وخدمات السفر. وكانت مستويات تصدير الزهور والأعشاب الطبية أقل في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2014 منها في عام 2013 (1,928 ألف زهرة و 12,020 كغم أعشاب، مقارنة مع 3,601 ألف زهرة و 12,834 كغم أعشاب، على التوالي)، مع أن صادرات الفواكه والخضار كانت أعلى (250.4 طن مقابل 182.7 طن). وفي بعض الأحيان لم يكن هناك أية صادرات من الأثاث، بينما تم تصدير سعف النخيل إلى إسرائيل في شهر آب 2013. كما تم تصدير بسكويت إلى إيطاليا في عام 2014. (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (أونسكو)، "التقرير الاجتماعي-الاقتصادي"، لفترات مختلفة، متوفر في الموقع: www.unsco.org). وكانت الجهات الأساسية للمنتجات الزراعية هي أوروبا، والولايات المتحدة، بين شهري كانون الثاني وأب 2014، إضافة إلى بعض المنتجات التي صُنّرت إلى روسيا. كما تم تصدير كميات قليلة من الأثاث إلى أوكرانيا في نيسان 2014. وتم تصدير بسكويت إلى إيطاليا في أيار 2014. (أونسكو، "التقرير الاجتماعي-الاقتصادي"، لفترات مختلفة، متوفر في الموقع: www.unsco.org).

77 قبل الحصار استوعبت هذه الأسواق 85% من المنتجات التي كانت تباع خارج قطاع غزة. ("جيشاه-مسلك" - مركز للدفاع عن حرية التنقل، "بطاقة معلومات غزة"، تموز 2013، متوفرة في الموقع www.gisha.org). تتسبب الصعوبات في استكشاف أسواق جديدة والتكاليف المرتفعة للمعاملات والنقل المرتبطة بالجهات الأخرى في شل القدرة التنافسية للمنتجين في غزة، الذين يعانون أصلا من ارتفاع تكاليف الإنتاج.

78 وفقا للاتحاد الأوروبي، "يتسم نظام نقل البضائع عبر معبر كرم أبو سالم (نظام مضاعف لتتزيل وتحميل البضائع) (double back-to-back)، بأنه مكلف ومتعب وغير مناسب للمنتجات الزراعية الحساسة. نتيجة لذلك، كان متوسط عدد الشاحنات التي غادرت غزة في النصف الأول من عام 2013 أقل من شاحنة واحدة في اليوم، مقارنة مع 38 شاحنة خلال النصف الأول من عام 2007". (الاتحاد الأوروبي، "تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن غزة"، 2014).

79 انخفض عدد الصيادين المسجلين من حوالي 10,000 في عام 2000، إلى 3,500 فقط في عام 2013، حوالي 95% منهم يتلقون مساعدات دولية. وتقدر كمية الأسماك الضائعة جراء القيود المفروضة على الدخول في البحر بين العامين 2000 و 2012 بما معده حوالي 1,300 طن مكعب سنويا. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة"، تموز 2013. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "دراسة حالة: صيادو الأسماك في غزة"، تموز 2013، متوفرة في الموقع: www.ochaopt.org).

80 قبل الحرب الأخيرة كان قطاع غزة يعاني من نقص يقدر بحوالي 200 مدرسة، وكان ثلثي المدارس يعمل بنظام الفترتين، ما أدى إلى تقليص وقت الحصص الدراسية إلى أربع ساعات فقط في اليوم. كما كان معدل عدد الطلاب في الغرفة الصفية الواحدة مرتفعا.

81 وفقا لدراسة أجرتها اليونيسيف، تعاني الصفوف الدراسية في قطاع غزة من الاكتظاظ، حيث يبلغ متوسط عدد الصف 35.8 طالبا في المدارس الأساسية، مقابل 35.7 في المدارس الثانوية. وعلاوة على ذلك، بينما تعتبر نسبة عدد الطلاب الذكور إلى عدد المراهيض مقبولة في مدارس قطاع غزة، إلا أن نسبة عدد الطالبات إلى عدد المراهيض تتجاوز ضعف ما تحدده المعايير الدولية. (اليونيسيف، "المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية: مسح للمعرفة والاتجاهات والممارسات"، تشرين الأول 2012).

82 وفقا لتقييم أجرته وزارة التربية والتعليم في مطلع شهر آب، فقد دُمرت 22 مدرسة بالكامل، وتضررت 118 مدرسة. كما ذكرت الأونروا أن 75 مدرسة على الأقل قد تضررت. وشملت الأضرار أيضا العديد من مؤسسات التعليم العالي في غزة، مثل الجامعة الإسلامية.

83 استخدمت 100 من مدراس الأونروا و 25 مدرسة حكومية كمراكز إيواء مؤقتة خلال الحرب. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Gaza Crisis Appeal, Update September 2014"، أيلول 2014، متوفرة في الموقع: www.ochaopt.org).

84 كان من المقرر أن يبدأ العام الدراسي في 24 آب 2014. لكن في ذلك التاريخ كانت الحرب لا تزال مستمرة، إضافة إلى أن عددا كبيرا من المدارس قد دُمرت أو تضررت، و 103 مدارس كانت تستخدم لإيواء 330,000 نازح. (منظمة اليونيسيف ومنظمة اليونسكو ومؤسسة إنقاذ الطفل، "السنة الدراسية في غزة تتعثرل بسبب استئناف القتال"، 24 آب 2014). ثم بدأت السنة الدراسية أخيرا في 14 أيلول.

85 تشير التقييمات الأولية السريعة إلى أن نسبة كبيرة من الطلاب والمعلمين بحاجة إلى الدعم النفسي-الاجتماعي. وهذا هو محور التركيز خلال الأسابيع الأولى من العام الدراسي، سواء في المؤسسات التعليمية التابعة للأونروا أو التابعة لوزارة التربية والتعليم.

